الاحتجاج

الحريات اولا

العدد (2078)السنة الثامنة -الاربعاء (23) اذار 2011 http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عدسة :ادهم يوسف

هل تصبح مجتمعاتنا كالملائكة؟

أ.د. سيّار الجَميل

أتمنى من الجميع أن يفكّر ويكتب أو يتحدث بروح حيادية في أكثر من مسألة تحتوى كلها على مثالب وأوضار ازداد تأثيرها في ثقافتنا السياسية خصوصا، ويا للأسف الشديد.. وهى ظاهرة ينبغي معالجتها علاجا هادئا وجذريا وبكل صبر وأناة للتخلص منها أو الحد من سلبياتها على مستقبلنا في القرن ١٢. وأتمنى من كل من لا يعجبه مثل هذا الموضوع كونه مازال يؤمن بالشعارات المزيفة.. أن يفكر بواقعه ويقارنه بالأمم الأخرى التي لم تعان من آفات مدمرة كهذه التي ابتلينا بها لأسباب تاريخية وسياسية..

إن إصلاح البيت لابد أن يتم من داخله قبل أن يعبر إلينا من خارج حدوده، أي : أن يفكر الإنسان بهدوء ويعالج شئونه مع أهله بروح ديمقراطية حتى وإن خاصمهم أو اختلف معهم، وأن ذلك لا يتأتى إلا بتوافقهم وتوازنهم واعتراف أحدهم بالآخر، واحترام كل التنوعات والخصائص والثقافات وأن يسمو تفكيرهم ليخلصهم من ترسبات وأمراض وتعقيدات وآثار وعادات وتقاليد وطقوس تربوا عليها منذ عشرات السنين، أوصلتهم إلى ما هم عليه اليوم.. ودوما أقول إن المشاكل يتحمل وزرها كل من الدولة والمجتمع معا، إذ أن كلا منهما نتاج حقيقي للآخر ! وينبغي أن يدرك كل واحد منهما مسئولية الآخر تجاهه ضمن عقد اجتماعي يتفق عليه لتبقى المعادلة متوازنة بتحقيق الأهداف المرسومة مع اختلاف وجهات النظر، ولكن ما يجمع الكل المبادئ الأساسية التي يؤمن بها الجميع.

ظواهر خطيرة

ثمة ظواهر خطيرة نعيشها اليوم، لكنها متوارثة، إذ كانت ولم تزل وراء هزائم الأمة، وهي مجموعة كذبات كبرى ومبالغات مفرطة لا حد لها من الاستخفاف والعبثية وقلة العقل ! إن عملية النهوض بالهمم و صنع الإرادة ليست بحاجة إلى أن يكذب أغلب المسئولين على الناس كذبات فاضحة كبرى ! وأن عملية دفع الإرادة إلى حيث الصمود والتحدي لا تتم بأساليب جوفاء لا نفع فيها، ولا بخطب عصماء لا تصمد أمام المعلومات ! وأن عملية التغيير لا تتم من خلال مبادرات سياسية وشعارات إعلامية بل من خلال التزامات بقوانين وتعليمات وعهود ومواثيق! وأن أي مواجهة سياسية أو حضارية خطيرة مع العالم لا يمكنها أن تعيش على أيدي الفاسدين في الأرض من الذين يغيبون الحقائق ويلوون الوقائع ويدفنونها من أجل مصالح فئوية وأنوية ونرجسية نفعية ضيقة ! وأن بناء المستقبل لأمة مثقلة بالتواريخ والمال والحضارة.. لا يمكن أن يتم إلا على أيدي بشر لهم أفقهم الواسع ورؤيتهم المعمقة للأشياء والأحداث.

حديث المستقبل : كذبات كبرى

قلت في مقال قديم نشر لي عام ٢٠٠٤ : (لقد سببت المشاكل والآليات الخطابية وكم الأفواه السياسية والاجتماعية إلى ممارسات غير طبيعية أبدا.. إن الاحتيال والنصب والرشوة حتى في الأجهزة الرسمية ! وكأن كل هذه الخطايا قد أصبحت مقبولة لدى الدولة ! لقد مضى أكثر من مئة سنة ولم تتعلم مجتمعاتنا كيفية مرور الناس والسيارات في شوارعهم الداخلية ! ولم يتعلم الأطفال كيفية الحفاظ على الزهور والنباتات في الأماكن العامة.. ولا يعرف الشباب وهم عماد الأمة مبادئ متحضرة لابد أن يتعلموها في المدارس منذ الصغر !.. يمكنك أن تتصور واقعًا مليئًا بالموبقات ولا أدرى كيف يعيش أهله فيه.!

وباء المتنافرين

ثمة قضية أخرى من نوع آخر، إذ وصل التنافر بين أبناء (الأمة) العربية إلى درجة جد عالية لم يجدها لا المتنبي عندما وصفها جاهلة في زمنه وقد غدت أضحوكة بين الأمم قبل ألف سنة.. ولم يجدها ابن خلدون عندما وصف أحوالها المنقسمة وخرابها قبل ستمائة سنة!! لقد زاد الخراب أضعافا مضاعفة ولا يمكن أن نبقى نتغنى بأنها (خير أمة أخرجت للناس) وهى معتلة بأكثر من علة وداء.. قلت في مكان آخر في العام ٢٠٠٤ أيضا : (ما أردت إثارته اليوم في موضوع لا مفكر فيه – مع الأسف – ذلك هو الكامن في المغالاة بالأشياء والعناوين، فإن انتقد أحدهم ظاهرة سيئة في بلد عربي، تحسس ابن هذا البلد وبدأ متمردا يدافع عن سيئات بلده عن غباء أو خوف أو حساسية الاعتزاز (الوطني) الأجوف.. ولما كانت الأجيال الجديدة قد تربت على الخلط في المفاهيم، فمن يثير مسألة اجتماعية أو اقتصادية عن بلد عربي.. ألبسوها لبوسا سياسيا واعتبر ذلك مسا بالنظام السياسي، وكأن الأنظمة السياسية أصبحت بمثابة أوطان مقدسة ! أو غدا زعيم البلد يعد نفسه بمثابة وطن ! ثمة ظواهر ربما كانت موجودة وربما تبلورت مؤخرا.. أنك تجد ثلة أو جماعة من بلد عربي معين مختلفة في ما بينها، ولكن تتحد على الخطأ إذا ما وجدت غريبا بدأ يشاركهم حدة الاختلاف ! وآخر صاحب منصب معلوم في بلد عربي معين يقابلونه على إحدى الفضائيات يجعل الأسود أبيض ولا يعترف أبدا بأخطاء ارتكبت ضد حقوق الإنسان في بلاده!

المبالغات المفرطة

ثمة خلل أودى بنا جميعا إلى هزيمة تلو أخرى.. خلل عانت منه حياتنا على امتداد القرن العشرين يكمن في التهويلات والمبالغات التي لا حدود لها.. ربما أفهم ذلك كمثقف عربي عند الشعراء ومن يتبعهم من الغاوين، ولكن أن يتحول الواقع إلى خيال، وتتبدل الحقائق إلى أكاذيب، وتتجسم صور في الذاكرة إلى محال.. وتصور الهزائم انتصارات.. وتذاع البيانات التي تحتوى على كم هائل من التلفيقات ! وتزور إرادة الأمة بـ ٩٩ بالمئة في الانتخابات.. وتنطلى على الناس جملة لا حد لها من الأوهام والمفبركات.. ويؤمل أبناء الأمة أن إسرائيل ستلقى في البحر في غضون ساعات ! وتغدو الانقلابات العسكرية التي يشعلها ضباط ثكنات سواء كانوا خونة أو وطنيين من أعظم الثورات والإنجازات ! وتعلق الآمال في النهضة والتقدم على المانشيتات والإعلانات ! ويسير الزمن الثمين في سفاسف الأمور وأغباها في مطولات وخطابات ومحاضرات ومواعظ وندوات ومؤتمرات! ولا تسلم حتى التصرفات وبعض التقاليد والعادات من المبالغات في التعامل مع الحياة ولا أرى الناس قد ملت أو كلت من فرط المضخمات.. وحتى في توصيف الأشياء والمسميات.!

الشتائم المقذعة

لا أريد أن ألقى بمثل هذه التهم على كل العرب، فهناك مجتمعات عربية غاية في حسن الأدب والأخلاق والتهذيب، لأنها تربت على تقاليد أصيلة لا تستطيع الخروج عليها، ولكن هناك مجتمعات عربية تتبارى في التعامل مع أسوأ الكلام ورديئة سواء على مستوى الكبار من الزعماء والمسئولين وصولا إلى المواطنين العاديين.. صحيح أن لمجتمعات أخرى في هذا العالم الواسع سبابًا وشتائم، ولكن ليست كالتي يمارس فيها بعض العرب سبابهم وشتائمهم وبشاعة كفرهم. فمن يقف بوجه هذه التصرفات السيئة التي قد تمارس عند شعوب أخرى، ولكن ليس بمثل هذه الفجاجة والغلظة وسوء الأدب. فصاحب الرأي يجد نفسه فجأة وسط لجة من الاتهامات والمنكرات.. وكلها من أجل إسكاته سياسيا وتكميم صوته!

الضرورات بعيدا عن المحظورات

إن أجيالنا بحاجة إلى تأسيس مدارس تربوية خاصة تعلمهم الأساليب الديمقراطية، والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. وأن التغيير (أو : الإصلاح كما تسميه بعض المبادرات) لا يمكنه أن يتم من دون أن يتربى الإنسان على المرونة والشفافية وأن يكون واقعي التفكير وأن يعترف بالخطأ وأن يتقبل الآخر ويحترمه وألا يصل بحساسياته (الوطنية) المزيفة إلى حد الفجاجة.. وألا يخشى في الله لومة لائم، وألا يكتم الرأي المخالف، ويحجر على العقل وألا يبالغ في ما لا أصل له وأن يتخلص من أوهام تعشش في رأسه وأن يتخلص من مبالغاته وحساسياته ومقذعاته.. وألا يتشفى بمصائب الآخرين كونهم غدوا مشردين مثله وألا يتدخل في شئون الآخرين، أو في ما لا يعنيه من أجل مصالح معينة على حساب الآخرين.. علينا أن نغير خرائط العقول وأساليب التعامل الساذجة. فهل سيتغير التفكير بسهولة ويسر؟ وهل ستصبح مجتمعاتنا كالملائكة ؟ إنني أشك في ذلك !

التحرك الجماهيري في العراق .. أصالة متوارثة

صادق إطيمش

لم تكن بداياتها عفوية ، كما يريد ان يصف البعض حركة الشباب الإحتجاجية التي بدأت فعلاً في الخامس والعشرين من شباط الماضي . بل من الأفضل القول انها فاجأت السلطة بدقة تنظيمها وتوقيتها ، بحيث خرج بعض قيادات هذه السلطة ، وعلى حين غرة ، داعياً إلى الإصلاح والاستجابة لمطالب الجماهير التي وضعوها تحت مفرداتهم الشرعية والواجبة وغير ذلك من الهرطقات التي يرددونها على مسامع الناس منذ ثماني سنوات وهم ينظرون بصمت حتى غير خجول في اكثر الأحيان إلى سرقة المال العام من القائمين على أمور هذا البلد من أحزاب الإسلام السياسي التي يزودونها بفتاواهم المؤيدة لهم ولسرقاتهم بين الحين والحين . أين كان كل هؤلاء الذين ملأوا الفضائيات والصحف والإذاعات بعد اندلاع المظاهرات الشعبية والإحتجاجات الجماهيرية المطالبة بقوتها المسروق في وضح النهار من قبل الوزارات والمؤسسات التي اقتسمتها فيما بينها أحزاب الإسلام السياسي الحاكمة في وطننا . لقد برز هؤلاء اليوم وهم يتوهمون بأنهم يستطيعون امتصاص الغضب الشعبي وتحويله عن مجراه الثوري المطالب بالتصحيح لا بالتسقيط وبطرد اللصوص من أجهزة الدولة لا تكريمهم بالرواتب الضخمة وتوفير القوت للذين يجوعون منذ ثماني سنوات ، وأصحاب الكروش ممن إنخرطوا في تنظيمات الأحزاب الدينية يزيدون من ضخامة كروشهم وارتفاع مناسيب حساباتهم واتساع رقع عقاراتهم . أين كانوا طيلة هذه السنين ليخرجوا اليوم بوجوه كانت بالأمس تستقبل لصوص قوت الشعب بالبشاشة والترحاب داعية لها بالنجاح المتواصل في عملها الذي لم يكن إلا مواصلة سرقة أموال الدولة والتحايل على المواطنين في أبسط متطلباتهم في القوت والوقود والنقل والخدمات الكثيرة المفقودة .

لقد أصيب الحاكمون ومن يقف وراءهم بالرعب والهلع والتخبط في كيفية مواجهة هذه الهبَّة الجماهيرية التي أعلنت منذ بداياتها ولا زالت تعلن بأنها لا تريد إسقاطهم، بل إجبارهم على الكف عن اللصوصية والتوجه لتحقيق ما سبق وأن وعدوا به المرة تلو المرة ، ولم يوفوا بوعودهم ولا مرة واحدة . لقد قادهم رعبهم هذا إلى أن يفبركوا القصص الخيالية التي ارادوا بها تبرير إجراءاتهم العسكرية التي أناطوا اللثام عن استعمالها ضد المتظاهرين المسالمين في الخامس والعشرين من شباط الماضي وما تلاه . فاقترنت ردود أفعالهم بين التخويف من الاشتراك بالمظاهرات وتهديد المتظاهرين مستخدمين أحط الوسائل بتخويف الناس من عصابات البعث وإمكانية استغلالهم مع العصابات الإرهابية الأخرى تواجد هذه الجموع على ساحة التحرير للقيام بأعمالهم الإرهابية التي يمارسونها ضد الشعب العراقي منذ سقوط دكتاتورية البعث ولحد الآن ، وكأن القوى الأمنية لا شأن لها بذلك تاركة هذه العصابات تتجول بين المتظاهرين لتعمل ما تشاء ، وبالتالي فإن الحكومة قد حذرت من ذلك ولا شان لها بما يجري بعدئذ وقد أعذر من أنذر . مع هذا المنطق لابد لنا من التساؤل عن كيفية حرص الحكومة على حماية ما سموه هم أنفسهم واجهزة إعلامهم بالمظاهرات المليونية التي لم تكن متمركزة على مساحة محدودة مثل ساحة التحرير . إن الجهات التي كانت قادرة على حماية هذه الجموع من جرائم البعث والقاعدة والتكفيريين وكل هذه العصابات ، كيف لا يمكنها السيطرة على مساحة محدودة وقليلة كمساحة ساحة التحرير التي كانت الملتقى الرئيسي للمتظاهرين . أهناك منطق أكثر إعوجاجاً من هذا المنطق الذي يتباهى ، وخيراً فعل ، بحماية مئات الكيلومترات من عبث المجرمين ولا يستطيع حماية مساحة صغيرة كساحة التحرير ؟

لقد مارست السلطات الحكومية مختلف الأساليب اللاديمقراطية بغية إفشال أبسط عملية ديمقراطية تشكل إحدى الأسس التي لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يتنكر لها . وطالما أكد الحكام " الأشاوس " على تمسكهم بالديمقراطية ، إلا أنه تبين فيما بعد بأن ديمقراطيتهم هذه مستمدة من ديمقراطية تستند على مبدأ الأرنب والغزال .

في الواقع لا يوجد حزب ديني في مجموعة الإسلام السياسي سواءً في العراق أو خارجه يؤمن بالديمقراطية بمفهومها العلمي الحديث . وما التبجح بها من قبل بعض قوى الإسلام السياسي إلا لذر الرماد في العيون التي تتطلع إلى مسيرة العالم المتحضر ، عالم القرن الحادي والعشرين . وما جرى في العراق ضد المتظاهرين المسالمين دليل واضح على ذلك. ونقول المتظاهرون المسالمون الذين تعرضوا إلى القمع فعلاً بالرغم من توجههم السلمي ، نقول ذلك لتمييز هؤلاء عن شلة المخربين الذين أرادوا من استخدام العنف ورفع الشعارات المعادية للعملية السياسية الجارية الآن في الوطن ، أن يحرفوا المظاهرات والإحتجاجات عن هدفها الرئيسي المطالب بالإصلاحات والخدمات وإبعاد المفسدين واللصوص عن جهاز الدولة الذي يعشعش فيه هؤلاء منذ ان استولت أحزابهم ، أحزاب الإسلام السياسي ، على الحكم بعد سقوط البعثفاشية .

إن قوة زخم المظاهرات والإحتجاجات التي كانت ساحة التحرير في بغداد إحدى سوحها العامرة بذوي العزم على مواصلة النضال حتى ينصاع الحكام إلى إرادة الجماهير ، إن هذا الزخم والإصرار وهذه العزيمة تشير بوضوح إلى أصالة النضال الثوري لدى الشعب العراقي الذي أثبت فيه وعلى مر الدهور بأنه سيد الموقف إن دعى الوطن لذلك وإنه المُضحي في سبيل عزة ورفاه وسعادة العراق واهله ، وما زعيق الحكام إلا طنين بعوض أمام هذا اليم النضالي الهادر .

لقد وضع الإسلام السياسي نفسه واحزابه التي تمثله على الساحة السياسية العراقية في مآزق كثيرة لا يُحسدون عليها . ففي الوقت الذي برز بعض فرسانه ليتخذ موقف المعارضة البائسة لحكومته والتي لم تُقنع الحشود المتظاهرة التي طالبت مثل هؤلاء " الممثلين " التخلي عن مناصبهم النيابية أو غيرها التي يشغلونها في المقامات العليا من الدولة والمساهمين الفعليين بسرقة أموالها ، أو ترك ساحة التحرير للمتظاهرين الذين يشعرون حقاً بالضيم الواقع عليهم والمآسي التي يعيشونها منذ سقوط دكتاتورية البعث وحتى هذا التاريخ. ولكن برز على الجانب الآخر من هذا الإسلام السياسي المراوغ ، أبطال الفتاوى الدينية التي حرمت الاشتراك في المظاهرات وجعلت هذا التحريم ضمن نطاق واجبها الديني . ولا ندري كيف أجاز هذا البعض لنفسه منع الناس من أن تطالب بلقمة العيش واجتثاث الفساد والمفسدين وينسى بكل سهولة المقولة الشهيرة لإمام المتقين علي بن أبي طالب.ع .: لو كان الفقر رجلاً لقتلته . أين فتاواهم هذه من تلك المواقف الإنسانية النبيلة التي وقفها الإمام من الفقراء والمساكين والمعوزين والمقهورين ، ليأتي مثل هؤلاء الذين طالما تبجحوا بسيرهم على خطوات هذه الإمام العادل بهذه الفتاوى . فمواقفهم من سلطة اللصوص ومبتزي خيرات الشعب لا يشير ولا حتى مجرد الإشارة البسيطة إلى قربهم من الأفكار الإنسانية التي كان الإمام علي يتحلى بها.

إن مواقف احزاب الإسلام السياسي هذه إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى التخبط الذي تعيشه هذه الاحزاب حتى وصل بها الأمر لأن تكشف عن خفاياها البشعة التي جعلت فرسانها يتراشقون التهم فيما بينهم ويشكك كل منهم بصاحبه .

لقد اعادت هذه المظاهرات والإحتجاجات صورة النضال العراقي الأصيل إلى الأذهان. النضال الذي خاضت فيه الجماهير الشعبية سوح النضال على صعيد الوطن عموماً والتي أجبرت الحكومات، حتى الشديدة الجبروت منها ، على احترام إرادة الجماهير والإنصياع إليها . فهل تعي أحزاب الإسلام السياسي ذلك ، أم أنها لا تزال تراهن على توظيف الدين لتبرير سرقاتها للمال العام وسيطرة جلاوزتها من الجهلاء على زمام الحكم بالعراق حتى وإن اقتضى ذلك توظيف تلك الوسائل التي وظفتها الدكتاتوريات السابقة .

نصيحتنا لكم أن تكفوا عن مثل هذا الدجل الذي انكشف للقاصي والداني ، وأن تتعاملوا مع الواقع الذي يعيشه الشعب العراقي اليوم بكل مآسيه والنزول من صومعة التبجح الفارغ والتدين الزائف ، فتلك امور أصبحت في عِداد المضحك المبكي على الشارع العراقي.

كتابة على الحيطان

الطريق الى ساحة التحرير ..

عامر القيسي

لا أعرف لماذا تواصل الحكومة اجراءاتها غير المبررة لاعاقة وصول المتظاهرين الى ساحة التحرير كل يوم جمعة ، في الوقت الذي كلفها الدستور العراقي بحماية المتظاهرين وتسهيل مشاركتهم في ابداء آرائهم في جو سليم ديمقراطي غير متوتر .

في كل جمعة يفاجأ الراغبون بالمشاركة بمعرقلات من نوع جديد ، الجمعة الماضية على سبيل المثال ،أجبرتنا عناصر القوات الأمنية الى ان نسلك دروبا موحشة وقذرة في ازقة البتاوين "برسم كامل الزيدي" تنطحنا فيها وحولها حتى افرجنا عن انفسنا من خلف ساحة التحرير لنفاجأ بعنصر من القوات الأمنية يطلب منّا العودة والخروج من " الزنقة " الأخرى ، وكادت الامور بيننا ان تتطور بسبب اصرار العنصر وضابطه على ان يدعنا الى اعادة "التنطيط " بين الحفر والمطبات المائية وأكوام النفايات للوصول الى ساحة التحرير ، وهو بتقديرنا ليس اجراء فرديا لان الضابط الذي استنجدنا به لحل الاشكال قال بكل وضوح " انها التعليمات " !!

اجراءات مثل هذه واخرى مثل غلق الجسور وقطع الطرق بالاسلاك الشائكة ومنع المركبات من الاقتراب من ساحة التحرير واجبار المتظاهرين على ترك مواقعهم في ساعة محددة ومضايقة الاعلاميين والاعتداء عليهم ، كل هذه الامور لايمكن فهمها الا في سياق ان الحكومة لا تريد لهذه الأصوات ان تصدح بالمطالب ومحاسبة المفسدين والقابضين على حريات الناس ، وما يؤكد قولنا ان كل الجمع ، دون استثناء" شهدت اعتداءات متنوعة الاشكال على المتظاهرين واعتقال البعض منهم وتعريضهم للتعذيب في مراكز الشرطة أو مقرات للقوات الأمنية !!

وامام هذا المشهد يظهر لنا القادة الامنيون من شاشات الفضائيات هاشين باشين فرحين بان قواتهم نجحت في حماية المتظاهرين وان الامور " عال العال" وان الاصوات التي تنتقد هذا الاداء هي اصوات " مشبوهة " تريد تخريب العملية السياسية !!

في كل جمعة نوع جديد من المعرقلات والتي وصلت في الجمعة الماضية الى حظر للتجوال غير معلن رسميا ، فلا جسر يعبر ولا مركبة تصل ولا شوارع سالكة ، والخوف كل الخوف من القاعدة والبعثيين !!

مشهد يعيد نفسه كل جمعة ، وتصريحات رسمية تجتر نفسها كل جمعة ومتظاهرون مصرون على الحضور والمطالبة بحقوقهم كل جمعة .والحلول مازالت في خانة الوعود وفي حقيبة المئة يوم التي منحها المالكي لحقيبته الوزارية الناقصة من اجل ان يلبوا مطالب الجماهير المحتجة . والتي قال عنها " المهلة " طارق الهاشمي بانها "هزيلة وغير واقعية وانها مجرد اجتهاد شخصي "!!

ما الحل ؟

لا أحد يعتقد بان العصا السحرية ستتلاعب بيد السيد المالكي ، ولن نجد مصباح علاء الدين في مكتب كل وزير ليقول للمشكلات المستعصية " شبيك لبيك .. عبدك بين ايديك" الموضوعية والانصاف ان نقول اننا لانتأمل الآن الحصول على كهرباء ٢٤ ساعة ، رغم ان اليابان أعادت الطاقة الكهربائية لمفاعلها النووي المتضرر خلال ٤٨ ساعة ، ولا نأمل في القضاء على البطالة بين عشية وضحاها ، ولا نتوقع ان نستيقظ ذات صباح لنجد شوارعنا بلا اطفال شوارع أو متسولين أو حفر على مد البصر !!

لا أحد لديه مثل هذه الرومانسية العالية النبرة ، كل المطلوب الآن ان يرى الناس ان عملا يقام على الأرض يساهم بسرعة في تحسين حياتهم اليومية، مثل تحسين البطاقة التموينية ووصولها المنتظم ، زيادة رواتب المتقاعدين ، تقديم المفسدين للقضاء بشكل علني وشفاف من دون احتماءات حزبية أو طائفية ، محاسبة واقالة الذين يتعرضون لحريات الناس ويتدخلون في خصوصيات الناس بحجة الحملة الإيمانية الجديدة وقرارات المقبور صدام ..

قرارات وتطبيقات تؤكد للناس ان الحكومة تسير في الطريق الصحيح ، لكي ينتهي هاجس القاعدة والبعثيين وينصرف الناس الى شؤونهم اليومية ..

هل هذا واضح ؟ الله أعلم !

اعتداءات وتجاوزات ضد الصحافيين ووسائل الإعلام في العراق

مصطفى محمد غريب

دعونا منذ البدء أن نُذكّر بأقوال المسؤولين في الحكومة العراقية حول حرية الصحافة والصحافيين ووسائل الإعلام وعدم التجاوز على حقوقهم المشرعة في الدستور ومنع أي ممارسة عنفية ضدهم أو ضد المؤسسات الإعلامية التي تتمثل بالقيام بدورها الوطني دون أية تأثيرات لا داخلية ولا خارجية، وبما أننا لا نهدف إلى إعادة الحديث عن الكم الهائل من الاعتداءات والتجاوزات على الصحافيين ووسائل إعلامهم أو ذكر إعداد الشهداء منهم وهم يؤدون واجبهم الإعلامي الذي ينقل الحقيقة ويتابع الأخبار والأنباء ليضعها أمام جماهير شعبنا، وهنا لا نتحدث عن مَنْ يخطط للتشويه والإثارة غير الطبيعية والموجهة وباعتقادنا هم قلة لا تتجاوز أصابع اليدين، لكننا نتحدث عن صحافيين يحملون هموم شعبهم ويدافعون عن حريتهم ومطالبهم الطبيعية وينزلون إلى الشوارع ويلتقون المواطنين والمسؤولين من اجل تنفيذ واجبهم الوطني تجاه بلدهم وشعبهم وما يؤسف له أن هذا الجهد الوطني الذي يعرض حياتهم وعائلاتهم لمخاطر عديدة من قبل الإرهاب والمليشيات بما فيها الاغتيال يجابه بجملة إجراءات قمعية مخالفة حتى للقوانين والدستور الذي يكفل حرية الصحافة والصحافيين، والمستغرب في الأمر وبدلاً من احترام الدستور وموادّه التي تخص مرافق البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فان البعض من كبار المسؤولين والموظفين والأجهزة الأمنية لا تحترم الدستور وهم أول من يخرقه ويتجاوز عليه لكنهم يرفعون عقيرتهم بالصراخ لمجرد انتقادهم وانتقاد نهجهم ويعتبرون ذلك خرقاً للدستور والقوانين، وما نراه من تعرض الصحافيين في العراق إلى مختلف الأساليب غير الطبيعية واللادستورية يكاد يتكرر في كل مرة ومناسبة أو مشهد إعلامي واستمر هذا الخرق بدون أية محاسبة للمقصرين لا بل هناك تعمد في الإساءة والاستمرار في هذا النهج المعادي للحريات الصحافية وحتى المدنية وللصحافيين ووسائل الإعلام، وللأسف الشديد شعرنا بالصدمة من تناقض التصريحات مع الأفعال فقد اظهر يوم الجمعة ٢٠١١/٢/٢٥ أسوأ حملات الاعتداءات والاعتقال وأوسعها وشاهد الملايين من أبناء العراق والدول الأخرى بأم أعينهم كيف هاجمت القوات الأمنية المتظاهرين والصحافيين بدون أي رادع قانوني ولا شعورا بالمسؤولية التي تقع على عاتقهم وهي الحفاظ على أرواح المواطنين لا الاعتداء عليهم وضربهم واعتقالهم، وكما هو معروف أن هذه القوات لا يمكن أن تجرؤ لولا الأوامر وتوجيهات من بعض المسؤولين الحكوميين الذين تنصل البعض منهم بعد الأحداث واخذ يطالب بالتحقيق ومعاقبة الذين اعتدوا على المتظاهرين والصحافيين وتحطيم الآلات التصوير العائدة لوسائل الإعلام، ولم تختصر هذه التجاوزات في مواقع المظاهرة بل تمت مداهمة بعض القنوات والمؤسسات الإعلامية ومن بينها مرصد الحريات الصحافية وألحقت بها أضراراً كثيرة كما تم الاستيلاء على أرشيف البعض منها ثم انتقلت هذه الممارسات المخالفة للقوانين ليتم اعتقال (٤) إعلاميين وفنانين في احد مطاعم الكرادة وهم الصحافي والفنان هادي مهدي والشاعر والصحفي حسام سراي والصحافي على السومري واقتيدوا بشكل بربري بعدما عصب عيونهم والاعتداء عليهم بالضرب وصرح هؤلاء بعد ذلك في مؤتمر صحافي أنهم تعرضوا إلى الضرب والإهانات والشتائم ثم توقيعهم على أوراق بدون أن يطلعوا مضمونها وهو ما يذكرنا بممارسات الأجهزة الأمنية والحزبية في عهد النظام السابق دليل عن مدى التجاوز والعنجهية على حرية الصحافيين ووسائل الإعلام ومحاولات خنق حرية التعبير والتظاهر السلمي.

أن احد الأسباب الرئيسية لهذه التجاوزات وغيرها من تجاوزات عدم احترام الدستور وعدم وجود قانون لحمايتهم الذي طالبت به مؤسسات إعلامية عديدة وجمهرة من العاملين فيها وتكررت هذه الاعتداءات على الرغم من التحذيرات التي أطلقتها العديد من جمعيات ومنظمات لحماية الصحافيين كما يتحمل المسؤولية عن عدم تشريع هذا القانون مجلس النواب الذي كان المفروض إقراره وغيره من القوانين المركونة وهي تنتظر بفارغ الصبر أن تنتهي حالة اللامبالاة السابقة التي هيمنت على عمله وعمل الكثير من أعضائه مما أدى إلى الاعتداءات المتكررة عليهم وعلى مؤسساتهم، وما شاهدناه يوم الجمعة ٢٠١١/٢/٢٥ في ساحة التحرير أو في المحافظات التي جرت فيها المظاهرات خير دليل على تمادى القوات الأمنية في عملية الاعتداءات والاعتقالات تحت سمع وبصر العديد من المسؤولين الذين كانوا يحركونهم بلا مسؤولية متجاوزين على القوانين المرعية وهو دليل آخر عن مدى استهتار البعض واستغلال مناصبهم التي حصلوا عليها بسبب المحاصصة والاتفاقات السياسية، ولو عاد الأمر إلى الشكل الطبيعي فلن تجدهم في هذه المناصب الرفيعة في الحكومة أو في البرلمان .

أن تصريحات رئيس الوزراء برفضه الاعتداء على الصحافيين واعتذاره يجب أن يسبقه تشكيل لجنة تحقيق عن قوات الأمن التي اعتدت ومن إعطائهم الأوامر بالتنفيذ واعتذار قيادة عمليات بغداد للصحافيين والمؤسسات الإعلامية التي" تعرضت لانتهاكات قبل وبعد مظاهرات الجمعة" وتأكيدها بأنه أمر غير مقصود يتناقض مع سلسلة الاعتداءات السابقة لا بل الإيغال في نهج معاداة الصحافة ووسائل الإعلام وحرية التعبير غير الحكومية أو التابعة للأحزاب الحاكمة، أما عن إطلاق سراح جميع الصحافيين المعتقلين فهو ليس بمنّة عليهم بل يجب أن يتلازم معه التحقيق الصارم وتقديم من أساء ومن أمر في الإساءة للعدالة لينال جزاءه وما اقترفت يداه وإلا ستتكرر الحالة كما تكررت سابقاً وينجو المعتدين من العقاب القانوني، وعلى الرغم من أهمية الاعتذار وهو في الواقع إدانة للتسلكات غير القانونية المستمرة التي أصبح من الضروري التخلص منها وعدم تكرارها، وطلب الناطق الرسمي لقيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا" بمعاقبة المعتدين من قوات الأمن " هو طلب سوف يزيد من لحمة الصحافيين ووسائل الإعلام الوطنية التي هدفها خدمة البلاد والشعب العراقي ووصولاً إلى الحقائق التي تكشف الوقائع والتسلكات المضرة التي تريد تخريب البلاد والإساءة للشعب، أما مداهمة مرصد الحريات الصحافية أو أي مؤسسة ثقافية وإعلامية فهو مدان ولا بد من محاسبة المداهمين ومن خلفهم من المسؤولين فليس من المعقول أن تتصرف القوات الأمنية من نفسها أو تتحرك بدون إصدار أوامر لتنفيذ مآرب البعض ، والملفت للنظر أن نقابة الصحافيين العراقيين لم تنبس بأي كلمة وكأنها في مكان آخر وكان المفروض بها أن توضح على الأقل موقفها من حرية التعبير ودفاعها عن الصحافيين العراقيين الذين تم اعتقالهم واعتدي عليه بالضرب والشتم ولكن على ما يبدو أنها لم تستفد من تجربتها السابقة مع النظام السابق حيث كانت جزء منه واليوم تعيد الكَرَة لتصبح جزءً من السلطة التنفيذية.

إن العبرة ليس في الاعتذار فحسب على الرغم من استحسانه بل في تغيير النهج إلى نهج ديمقراطي وقانوني سليم في مقدمته احترام حقوق الإنسان والدستور وعدم خرقه والتجاوز على الحريات المدنية بما فيها حرية التعبير وليكن في علم الحكومة العراقية أن أفضل وسيلة لمعرفة السلبيات والنواقص وكشف وجوه الفساد هي ما يسمى بالسلطة الرابعة، الصحافة الوطنية الحريصة على مستقبل البلاد وتطورها، وان الصحافي الوطني العراقي هو الأداة التي تكشف الحقائق وتقدم خدمة وطنية وإنسانية لا يمكن الاستغناء عنها من قبل أي دولة حضارية تحترم إرادة مواطنيها أو أي حكومة وطنية تسعى للبناء والتقدم، فهل ثمة أمر حقيقي أكثر من رائع أن يجري كشف وجه الحقيقة من محاولات تزويرها والتشويهها وتعتيم الأخطاء والممارسات غير القانونية بهالة ضبابية يراد منها تغطية الفساد والحرامية الذي يكاد أن يكون هاجس يومي يقلق المخلصين على بلدهم وشعبهم، لكن بتجريد من كل نزعة لا أريد الابتزاز من خلفها، فأقول ـ لمن تنادي؟

محروس بسور سليمان من عين كل العوجان

فيصل لعيبي صاحي

كانت صحيفة (إتحاد الشعب) ، قد ظهرت للعلن ، بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، ولكن بعد بفترة طويلة، بسبب مماطلة وزير الداخلية عبد السلام عارف آنذاك والذي حاول بشتى الطرق منع صدورها، لكنها صدرت بدعم من جماهير الشعب، الذي يعرف ويقدر مواقف الحزب الشيوعي ونضالاته في سبيل حريته وسعادته.
ومن خلال تواقيع مئات الآلاف من المواطنين العراقيين، في عريضة طويلة الى الزعيم عبد الكريم قاسم، وهكذا كان، حيث لم تصدر بمنة من أحد ولا برغبة وزير أو حاكم كما فعل عبد السلام عارف عندما إستولى على صحيفة الحرية ومطبعتها وأصدر جريدة (الجمهورية)، لتكون صوته وصوت اعداء الثورة. إذن فصحيفة إتحاد الشعب ، قد صدرت بتصويت وضغط شعبيين، و لم تتشرف صحيفة قبلها ولا بعدها، بمثل هذا الشرف، لكنها لم تكن محصنة من إستفزازات القوى الرجعية ولا عناصر الردة في حكومة الثورة، ولهذا إغلقت بعد فترة، فحوصلت القوى المستبدة، والفكر الضيق والوحيد الإتجاه، لايحتمل ما هو مخالف له ولأمانيه وأحلامه الجهنمية.
كنت وقت صدور هذه الصحيفة أستنسخ بعض مواضيعها حسب درجة فهمي وأوزعها على بعض الطلبة، وكنت أكتب في هذه النسخة ما يحلوا ليافع مثلي من أماني على قدر وعيي وثقافتي البسيطة. لكن الأمر لم يمر بسلام، فقد كان أستاذنا في اللغة العربية ، البعثي(غالب الناهي)، الذي يمتدح عبد السلام علناً ويشتم عبد الكريم علناً، قد أكتشف بعض نسخ إتحاد الشعب حينها، لكنه لم يعرف من هو الناسخ، فوقف في أحد المرات، ليكيل للشيوعين الشتائم وأقذر النعوت، وهو مكفهر الوجه ومصفر اللون والزبد يتطاير من فمه. كنا نضحك في سرّنا ، الصديق حسين حسن السعودي – أين انت الآن ياصديقي ؟ – وهو شريكي في الإستنساخ وأنا ، لأننا كنا نجلس في الصف الذي يلقي فيه هذا المربي شتائمه علينا. لم نكرر التجربة، وكنا نستغرب من هذا المدرس الذي يشتم الزعيم، دون ان يحاسبه احد! لكنني ، وبعد فترة ، شاهدته في سوق محلة الجمهورية بمدينة البصرة التي أسكنها، وهو مرفوع من قبل مجموعة من الناس وقد حمل البعض منهم حبالاً ، ليعلقوه في مكان ما من الأماكن المرتفعة في السوق، وهو يصرخ ويستغيث بكل ما اوتي من قوة وينادي على السهلاني، احد رجال الدين المعروفين في المحلة ، ليخلصه من الجمهور الغاضب، الذي يبدو انه تلفظ امامهم بشي ضد الزعيم أو الثورة، فهجموا عليه وأرادوا سحله ، حسب عادة تلك الأيام في معاقبة أعداء الثورة، في ذلك الوضع المنفلت والفوضى العارمة، ولم يخلصه منهم لا السهلاني الذي آثر ان يخفي رأسه ولا غيره، لكن شباب من مقر الشبيبة وقتها تصدى لهؤلاء وأوقف هذه الممارسات وسلم المدرس غالب الناهي الى مركز شرطة الجمهورية، وانتهت حكاية هذا المدرس الى هذا الحد. حتى ظهوره البارز مرة أخرى، بعد إنقلاب شباط الدامي.
كانت الحوادث تتعاقب بسرعة، وسقطت حكومة الزعيم، في الإنقلاب الفاشي في ٨ شباط الأسود عام ١٩٦٣، وكانت حكومته في آخر أيامها، لا تلقى من الدعم ما يجعلها حكومة شعبية حقاً، رغم علمنا بوطنية الزعيم، حيث منع الأحزاب وحارب الشعب الكردي وورط العراق بقضايا غير مستعد لها ، والذي إستلم الإنقلابيون منه آلاف السجناء السياسيين والمعتقلين من الديموقراطيين والشيوعيين ووغيرهم،من الذين كانوا يرزحون في سجونه ومعتقلاته فكانوا صيدا ثمينا ولقمة سائغة ، لم يبخل البعثيون والقوميون ، في تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم ، قبل الإنقلاب، خاصة أحكام الإعدام، حيث تم تنفيذ الحكم فيهم مباشرة، دون تأخير. وقد أصابنا ما أصاب معظم العراقيين من عسف وإضطهاد،وللأمانة لم اكن وقتها شيوعياً ، كما أني لم أدخل معتقلاً ولا سجناً حتى هذه اللحظة ، ما عدا فترة توقيف لمدة ثلاثة أيام بسبب مشاجرتي مع ضابط تجنيد البصرة، وضربي له، لسوء معاملته وضربه للمراجعين.

بعد هذا الإنقلاب الدموي، أخذت تصلنا صحيفة الحزب مكتوبة باليد، وكان على أخي علي أن يستنسخها أيضاً ليوزعها بعد ذلك الى من يتصل بهم، كنت أراقب هذه العملية وأقرأ تلك الصحيفة، المكتوبة بخط اليد، و الجميل فيها، أنها تأتي في كل مرة بخط مختلف، بسبب الإستنساخ.
مرت دواليب الأيام وأخذت الصحيفة إسماً آخر ، هو(طريق الشعب)، وأخذت تطبع في حجم أصغر من صحيفة إتحاد الشعب العلنية وأصبح ورقها أسمراً وتغيرت ملامحها كذلك، فاللغة صارت مباشرة ، بدون لف او دوران والعدو واضح ومكشوف. إستمر الحال على هذا المنوال، حتى مجيء (الحلفاء) ! في عام ١٩٦٨مجدداً، وبدأت الحوارات من أجل الجبهة ، فظهرت (الفكر الجديد)، ثم (الثقافة الجديدة) وبعدها (طريق الشعب) العلنية.
لكنها لم تكن في مأمن من حبائل الحلفاء، ففي كل كل مرة تتعدى الصحيفة الخط الأحمر ، يصلها إنذار، بعدها، أصبحت مشكلة الورق ثم بعد ذلك ، مخالفتها للأعراف الدبلوماسية، في نقد هذا النظام او ذاك والذي ترتبط به " حكومة الثورة " (!) بأقوى الروابط،، ومع كل المحاولات التي كانت هيئة تحرير الطريق تقوم بها ، لتجنب كل ما يثير حساسية الحلفاء ، كانت الإنذارات تأتي الى طريق الشعب، وهي إنذارات واضحة و كما يقول المثل : الحليم تكفيه الإشارة .
في النهاية لم يتحمل الحلفاء ، ليس الصحيفة فقط بل الحزب كله، فكشفوا عن أقنعتهم المزيفة، فبدأ هجومهم العلني ، بعد ان كان خفياً ومتفرقاً ، ودخل آلاف الشيوعيين مجدداً معتقلات البعث المحسنة وذات الأجهزة المتطورة تكنولوجياً .بعد أن تراجعنا اكثر مما ينبغي ولم يعد امامنا غير البحث عن طرق للإنسحاب الغير منظم، الذي كبدنا خسائر كبيرة.

بعد الإحتلال و سقوط النظام، كانت (طريق الشعب) اول صحيفة تطبع في بغداد و يتلقفها الناس، مبشرة بأيام من الحرية والعمل على بناء العراق المهدم بسبب سياسة النظام السابق وحروبه من جهة وبسبب ضربات القوى الغربية للبنى التحتية لبلادنا وتقويض ما يمكن الإعتماد عليه في هذه المرحلة، من جهة أخرى، وكعادة الشيوعيين، لم تكن العملية سهلة، فقدموا برنامجهم للخلاص من تركة النظام ونتائج الحرب، لكنهم كما العادة أيضاً، محاطون بمجموعة من القوى التي تختزن جبالاً من الحقد والكراهية للشيوعية وحزبها المقدام، فكان الإجراء الأهم لها، هو إستبعاد الحزب من كل ما له صلة بصنع القرار.
واليوم تأتي التعليمات من مقر القائد العام لغلق مقر الحزب والجريدة الى جانب مقر حزب الأمة وتحت أعذار أقبح من الأفعال و على نفس النهج الذي تعود عليه الديموقراطيون منذ أيام العهد المباد الأول والثاني والثالث وهذا كما يبدو سيكون العهد المباد الرابع.
لاضير في ذلك، فالشيوعيون والديموقراطيون ، كما كتب العديد من الشرفاء، من مختلف المشارب، لايحتاجون لاموافقة ولارخصة أوإجازة في ممارسة نضالهم الممتد منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن.
المهم في الأمر ، هو ان الأنظمة الإستبدادية كشفت لنا في أنها لاتتعلم الدرس، مع وجود تجربة تونس ومصر وليبيا واليمن، امامها ، ناهيك عن تجربة البعث مع الشيوعيين والديموقراطيين والوطنيين التي لا تزال شواهدها قائمة، فكلها تكرر نفس الأخطاء، وتنتهي الى نفس المصير. لكن الأهم في هذه القضية، هي هل تعلمنا نحن الدرس من حكومة المحاصصة الطائفية و أستوعبنا دروس حكومة الشراكة والوحدة الوطنية ؟؟؟
تحية للحزب الشيوعي العراقي وتحية لحزب الأمة

عام 2011 .. وداعا صمتنا الحجري

كاظم الواسطي

نعم ، إنه عام جديد ، وبالمعنى غير التقليدي ، الذي اعتدنا تمنيه في بداية كل عام . فهاهي الأشهر الثلاثة من عام ٢٠١١ مزدحمة بالأحداث ، والأفكار ، والتوقعات ، وما من هدنة في مجمل الحراك الذي بات يغطي مساحة واسعة في مجتمعاتنا العربية ، بعد عهود من الخذلان الشعبي، والصمت الحجري الذي فرضته أنظمة القمع والاستبداد على هذه المجتمعات . إنه عام الفصل بين مرحلتين في وعي المواطن العربي ، وإعادة ترتيب خارطة أفكاره ، ونمط حياته ، اللذين ظلا أسيرين لسلطة القمع والتحريم ، والإقصاء التام لأيّ دور يمكن أن يمارسه هذا المواطن ، ككائن بشري ، له حقٌ في الوجود على أرض لم تخلقها سلطة أو سلطان . وتميّزت مرحلة ما قبل ٢٠١١ في مجتمعاتنا العربية بالتراجع ، والعجز ، وانعدام المبادرة ، التي كرسّتها الأنظمة الاستبدادية ، وحولتها إلى واقع مفروض على المواطن ، تُمرّكز ، من خلاله ، سلطتها ، وتستفيد من سلبية موقف المواطن في استمرار تسلطها . إنها مرحلة الانتظار في محطات الوهم ، وترّقب ما لا يأتي إلاّ بمعجزة لا يعرف أحدٌ من أين تأتي . وفي ظل تلك الظروف ، عاش المواطن العربي تحت رحمة نخب سياسية تقود الأوطان من مأزق إلى كارثة ، وهي تنعم بكنوزها ، وثرواتها ، بكل وسائل السحت الحرام ، في وقت ينوء كاهل المواطن تحت وطأة الفقر ، والجهل ، وانعدام الخدمات ، دون حق بالمطالبة بحقوق له ، أو حريات صارت خارجً الأحلام . ولكنً ، والحق يقال ، كان مسموحاً لهذا المواطن أن يرى ، بعينين داميتين ، كيف يعيش الفاسدون طلقاء دون رقابة أو عقاب . ولكن يبدو أن العام ٢٠١١ مثل نقطة التراكم القصوى لعذاب ، وآلام المواطن العربي ، وجعله فائض الصبر مندفعا خارج دائرة الصمت ، باتجاه فضاء الكلام الذي كان يخزّنه ، ويتفهم ما يعنيه ، ومدى جدواه ، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التي صدعت، واخترقت كل دوائر الصمت المغلقة ، لتفتح لمواطني العالم نافذة للتعارف ، والتداول ، دون سلطة للحجب والإخفاء . ولأن سلطات الاستبدادً لا تريد أن تصدّق مثل هذا الكلام ، وتعاملت معه بذات أدواتها القامعة ، فقد تحوّل إلى غضب ، واحتجاج ،وثورة ، جعلت رموز السلطة يعيشون هلوسة اللا متوقع، وشلل القدرة بعد فوات الأوان . وما اعتبرته السلطة شبابا روّضته ، يوما ، بأدوات قمعها ، وأساليب خداعها ، بات شعلة تضيء ساحات الحرية المفتوحة في كل مكان . هو الغضب الخارج من رماد الاستبداد ، والخوف ، لن تستطع سلطة ، مهما بلغت من قوة ، أن تُعيده إلى ذلك الرماد الخانق.وأن الميادًين المكشوفة التي اختارها للاحتجاج ، والمطالبة بالإصلاح والتغيير ، تتبادل التأثير ، وتستمد من بعضها البعض الدروس والتجارب ، وقوة التواصل لاستعادة الحقوق ، والحريات المصادرة ، وتحقيق مطالب المحرومين من حياة لائقة ، بأن تكون لهم تلك الحياة ،إذا ما واصلوا السير على درب الحرية الوعر ، التي كانت مجرّد حلم يخشون تذكرّه في الصباح .

آن للشارع أن يُحرك الدمى

جمال علي الحلاق

فجأة ، أحدٌ ما يعترض ويقول : أنّ شيئاً ما في العصير الإجتماعي يجعله مرّاً أو حامضاً ، وأنّه لم يعد عصيراً سائغاً منسجماً . هكذا هي وظيفة المثقّف أو أيّ فرد يمتلك إحساساً حادّاً إزاء التزييف الذي تعمل الحكومات على ممارسته الى أقصاه .

×××

على المثقّف أن يكون حادّاً ومدبّباً في الطرح ، وأن لا يقتصر على الوصف ، بل لا بدّ من نقد يهدم ويبني في لحظة معاً ، على المثقّف أن يتقمّص الإزميل الذي يحيل الحجر الى نحت حي .

×××

الخلل في تحقيق العدالة الإجتماعية يجعل العصير الإجتماعي مرّاً بالنسبة للفئات المحرومة أو المسلوبة ، وهنا ، يحقّ لها أن تخرج الى الشارع ، وأن تطالب بإسقاط النظام الذي يؤثث للسرقة كما يؤثث للفساد .

×××

وحتى يتحرّر المثقّف من إشكالية التجيير الى جهة معيّنة ، طائفية أو قومية أو عرفية ، فإنّه مطالب بالوقوف الى جانب الجهات المسلوبة الحقّ أيّاً كان إنتماؤها أو ولاؤها ، لأنّه في النهاية يصطف الى جانب الدعوة الى المساواة ، والى جانب إعطاء الحقوق ، ابتداءً بحقّ الحياة ، وليس انتهاءً بحقّ العيش في أماكن نظيفة ومكيّفة تصلح للسكن البشري .

×××

وحتّى يتحرّر المثقّف أكثر في اتّخاذه قرار الوقوف الى جانب المسلوبين والمحرومين والمقموعين ، عليه بدءاً أن يعلن إنحيازه للحقّ وليس للإنتماء ، ففي موقف مضبّب مثل تظاهرات البحرين التي يتمّ تضييقها تحت شعار طائفي مقيت ، على المثقّف أن يُعلن صراحة وقوفه ضدّ النظام القمعي في

إيران ، مثلما يُعلن في الوقت نفسه عن وقوفه ضدّ النظام القمعي في السعودية ، يجب أن يُعلن وقوفه ضدّ الجهات التي تحاول الآن سرقة حقّ الشارع البحريني على الإحتجاج والإعتراض .

التكثيف الإعلامي في تكريس الطائفية ، وهو ما جرى في العراق أيضا ، سيكون له سلبياته المؤذية ، إلا أنّ الشارع في النهاية سيُدرك تماما كما حدث في العراق ، أنّ اللصوص هنا وهناك ، بأشكالهم المتضادّة يتطابقون حدّ اللعنة ، وانّ الحياة الحقّة هي بالخروج على اللصوص جميعاً بكلّ أشكالهم وأنواعهم .

×××

لقد آن للحكومات أن تبتعد عن إحتكار الحياة لها ولأبنائها وللأقربين ، ينبغي الخروج الآن وبحدّة على ثقافة " الأقربون أولى بالمعروف " لأنّها مبدأ عشائري يتنافى مع الحسّ المدني الجديد ، يتنافى مع الحسّ الإنساني الأوسع ، فأن يتمّ انتخابك عبر التصويت فإنّ هذا لا يعني إنتخاب أخيك أو أبنك أو رهطك الأقربين ، فالعصير الإجتماعي لن يكون عصيراً منسجماً إلا بتساوي أفراده في الحقوق والواجبات ، وأن يأخذ أصحاب الكفاءة الحقيقيون أماكنهم التي من خلالها يمكن أن يخدموا الشارع بحقّ .

×××

عندما يسعى التكالب الإعلامي الحكومي على سرقة اتّجاه التظاهرات ، فعلى المثقّف أن يعلن بجرأة وقوفه ضدّ المراجع الدينية سواء الشيعية منها أو السنّية التي تدعم هذا الفعل ، لأنّ الشارع ليس دينيّاً كلّه ، وأنّ واحداً مختلفا ينبغي أن نقف له وأن نعطيه حقّه ، فالقضيّة ليست إفتراساً أو نهشاً ، الشارع العربي يخرج ليتساوى ، وليس ليركب بعضه بعضا .

×××

وهنا أيضا ، على المثقّف أن يعلن موقفه الضدّي إزاء الجهات التي تكيل الحقّ بمكيالين ، لقد رأينا تذبذب المراجع الشيعية العراقية إزاء التظاهرات السلمية التي جرت ولا تزال تجري بشكل أسبوعي في العراق رغم كلّ آليات القمع والعزل والتضييق التي تمارسها السلطة ، ينبغي الإعلان بطائفية المراجع التي لا تعرف أنّ للآخر حقّاً يمكن أن يطالب به .

كما أنّ العزف بمكيالين ليس دينيّاً فقط ، بل يشمل الغرب المدني أيضاً ، فالإنتهازيّة في المواقف ، والتحرّك وفق مصالح وارتباطات معيّنة فيه تشويه كبير لمبادئ حقوق الإنسان .

على الغرب ألا يكون أعور في التعامل مع القضايا ، فعين مفتوحة هنا ، وأخرى مغمضة هناك .

خروج الشارع العربي الى الشارع محاولة حقيقية في إعادة تعريف الإنسان ، ولا أعتقد أن التظاهرات ستنحصر فقط داخل البلدان العربية ، بل ستمتد أيضا ، إنّها لهب جديد ، روحٌ قرفت الإقامة داخل جدران ضيّقة ، جدران لها مسمّيات عديدة ، كالدين والعرف والقانون العائلي ، لقد آن للروح أن تُسقط كلّ الجدران التي تعيق قدرتها على العيش بحسّ إنساني جديد .

×××

إنّنا نقف الى جوار التظاهرات السلمية البحرينية ، نقف الى جوار البحريني الذي يطالب بحقوقه المسروقة ، لكنّنا لا نقف الى جوار المراجع الدينية الشيعية في العراق التي تحاول إزاحة الدفّة عن الشارع العراقي .

العراق يصطف الى جانب البحريني بوقوفه علناً تحت نصب الحرية منددّاً بسارقيه تحت الشمس . هكذا ، الإنتفاضات الجماهيرية تدعم بعضها بعضا بخروج كلّ منها وبشكل مستمر الى أن تؤتي أُكُلَها . لقد آن للشارع العربي أن يحرّك الدمى التي تحكمه .

×××

أما مراجع السنّة السعوديون فقد أعلنوا جهارا أنّ الدين ضدّ الإحتجاج والتظاهر ، وبهذا ، فتحوا الباب على مصراعيه لمن يريد أن يطالب بحقّه رغم أنوفهم ، لقد أعلنوا إنغلاق الدين على نفسه ، أعلنوا أنّ الدين لا يعرف الآخر ، أعلنوا أنّ الدين عندما يمتلك السلطة ينغلق على نفسه مثل قنفذ .

×××

ينبغي أن يظلّ الدين مسألة شخصية لا غير ، لأنّ جوهر الدين قائم على ذلك ، إنّه علاقة خاصّة جداً بين الفرد وما يؤمن به ، شرط أن لا تتجاوز هذه العلاقة على حريّة الآخر .

×××

لن أُدين صلاتك حتى تدعوني الى الصلاة ، أنا معك في أن تصلّي ، لكنّني لست معك حين تدعوني قسراً الى الصلاة . وأنا هنا أتحدّث عن العقل الديني بكلّ أنواعه وأشكاله سواء أكان بوذيّاً أم يهوديّاً أم مسيحيّاً أم مسلماً .

×××

سأحترم رموز الآخر حتى يفرضها عليّ ، لن أحترم أيّ فكرة أو رمز يُفرض عليّ فرضاً ، ليكن لكلّ منّا رموزه شرط أن لا يفرض أحد منا على الآخر رموزه .

×××

على المثقّف أن يقف الى جانب القوانين التي تنفتح على احتواء الجميع ، على المدنيّة التي تمثّل الإنسان في اللحظة الراهنة ، المدنيّة في الحسّ والسلوك ، المدنيّة التي تحترم الطفل وتؤسّس له وعليه ، وتحترم المرأة وتؤسّس لها وعليها ، كما تحترم الرجل وتؤسّس له وعليه .

في القانون المدني ليس لدينا فائض بشري ، وليس لدينا أنصاف بشر بأنصاف حقوق ، المدنيّة خروج على ثقافة الصحراء والكهف ، المدنيّة حسٌّ بمجسّات جديدة ، تجربة لا يمكن بلوغها أو التحدّث عنها إلا بدخولها ، إنّها سلوك وممارسة يومية وليس كتاباً أو خطبة .

×××

لقد أثبتت الثورات في الشارع العربي في تونس ومصر وليبيا والاردن والعراق والبحرين واليمن وسوريا أنّ العصير الاجتماعي العربي لم يعد منسجم المقادير ، وأنّ مرارته أو حموضته قد فاقت حدّ الاحتمال ، من هنا خرج الشارع العربي وسيخرج أيضاً سواء على طرق الإسفلت ، أو على طرق ترابية أو طين ، سيخرج ، لأنّ العقل الجديد بمجسّاته الجديدة لم يعد قادراً على العيش داخل قواقع إنتهى زمنها منذ أمد بعيد

احاديث في واقع الحال !

رجاء القيسي

الحكومة العراقية اول المشجعين على استمرار التظاهرات لنيل الحقوق المشروعة وذلك بتماديها بالاستهانة بحق الشعب العراقي والاستخفاف بهذه التظاهرات التي لم ينظمها حزب او كتلة ولا تنفذ اجندة خارجية او بعثية او قاعدية كما ادعى السيد المالكي ظلما وبهتانا .

اريد ان اقول هنا .. مرت ٨ سنوات عجاف تحملنا ما تحملنا وعانينا من البطالة وشحة الماء وفقدان الكهرباء والاهم فقدان الامن والامان وفي كل مرة يظهر علينا احد المسؤولين ويمن علينا بافضاله بانه استطاع ان يوفر الامن مع وجود الحواجز الكونكريتية والسيطرات المزودة خصوصا بجهاز (سونار) الذي اغنى الكثير ممن لهم اليد الطولى في عقد صفقته المشبوهة !

انهم يعتقدون بان الشعب العراقي غافل عن كل ما يجري في اروقة ودهاليز العملية السياسية من مساومات وصفقات محاصصاتية وتوزيع المناصب والكراسي ومن خلالها تتوزع الثروات وراء الكواليس . لا ..انهم واهمون ..واهمون جدا . ففي زمن (النظام المقبور) والتعتيم الاعلامي المكثف وليس هناك وسائل اتصال سريعة لنقل المعلومة كالانترنيت والفضائيات وما اكثرها كان الشعب يعلم ما يدور في الخفاء وفي القصور الرئاسية حين ذاك .. فكيف الان والمعلومة تصل باقل من الدقيقة فالشعب العراقي (مفتح بالتيزاب) كما يقال شعبيا . ثم نحن عندما نضع اللوم كله على السيد المالكي فلانه رئيس للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والداخلية وغيرها من المسؤوليات وبجهود مضنية و صبر طويل ومخاض عسير جائتنا الحكومة بالتقسيط غير المريح ، فليس هناك دولة في العالم تتمتع بالديمقراطية وتجري الانتخابات والحكومة الغير مكتملة تتشكل بعد سنة!!

نحن نعلم ان السيد المالكي ليست لديه ازرار الكترونية عندما يضغط عليها سينجز المعجزات ، لكننا نقول له للمهمات والوظائف التي تسنمها والمذكورة انفا انه يستطيع ان يحاسب ويسائل كل وزير على ادائه في وزارته أول بأول ، فخلال السنوات التي مضت هل استطاع ان يحاسب وزير التجارة عن تقصيره في اداء واجبه كما حصل في احدى المحافظات التي عثروا في أحد مخازن وزارة التجارة اطنانا من المواد الغذائية التالفة بسبب الخزن الطويل وعدم توزيعها على الشعب؟

وهل تمت محاسبة وزير الكهرباء الذي (بلع) المليارات وأقام حفلة زواج لابنه (المدلل) لم يقمها حتى امبراطور اليابان ولا قياصرة روسيا .!

والسؤال الذي يتوجب ان يوجه اليه اين ذهبت ال ١٧ مليار دولار التي خصصت لقطاع الكهرباء دون جدوى وهذا المبلغ يؤسس لمنظومة كهربائية تغذي دولة اليابان الصناعية .

وهل سأل وزير الصناعة نفسه او ساله رئيس الوزراء عن مصير المصانع والمعامل في العراق ولا ادري هل يعلم ان لدينا مصانع ام لا؟ (ان كنت تعلم فتلك مصيبة وان كنت لا تعلم فالمصيبة اعظم) معمل البتروكيمياويات ، الفوسفات، الزجاج، الأدوية، النسيج والجواريب ،الزيوت ،السمنت، الطابوق ،الورق ، وغيرها وغيرها ونحن لدينا من المهندسين والفنيين والكفوئين والكثير من الايدي العاملة لاعادة تشغيلها وادامتها وصيانتها ، ولانريد منهم استيراد معامل جديدة لان (الميزانية لا تكفي!) وبذلك يكون قد استقطب عشرات الالاف من الايدي العاملة العاطلة عن العمل وبنفس الوقت نسد ولو جزء من الاحتياجات المحلية .

اما وزير النفط فهو الكارثة الكبرى ونحن مالكو النفط وثالث خزين استراتيجي في العالم ونستورد النفط ومشتقاته حقيقة (شر البلية ما يضحك) اليس لدينا مختصين بتكرير النفط؟ اليس لدينا مصافي؟ اليس لدينا ايدي عاملة وفنيين على اهبة الاستعداد للعمل وانجاز المستحيل ؟ وأزمة النفط ومشتقاته تطل برأسها بين فترة واخرى !

اما مجلس محافظة بغداد فنحن ممتنون له جدا فالشوارع مبلطة على احسن ما يكون والمجاري انسيابية وبغداد العاصمة العريقة العظيمة تزهو بالحدائق والمتنزهات ولا نفايات ولا ازبال ولا روائح كريهة وكل شيئ فيها تمام التمام !

ثمان سنوات مرت ولم نلحظ اي تحسن او تغيير في البنى التحتية او تطور في اي مجال فالذي وقف على سطح احدى البنايات(المطعم التركي سابقا) وتم قصفه وتهديمه منذ سنوات الذي وقف هناك والكل يعرفه جيدا واعطى امره بالتصدي للعراقيين المتظاهرين الم يسأل نفسه عن هذا المبنى الذي لم تمتد اليه يد الاعمار ابدا !

اما اهتمامهم بالمرأة وشؤونها ومعاناتها فقد قدموا لها الكثير الكثير من تهميش والنظرة الدونية والاضطهاد والعنف بانواعه الاسري والمجتمعي والحكومي وكذلك الطفولة التي قتلوا برائتها على ارصفة التسول وتقاطعات الاشارة المرورية واكوام النفايات ! فهل هناك شعب يتمتع بالسعادة والرفاهية بقدر الشعب العراقي المظلوم ؟

اما البرلمان وما ادراك ؟ اصبحت عندي امنية ان اجد اعضاء البرلمان بكامل عددهم وعدتهم مجتمعين في كل دوراته السابقة والحالية وكل جلساته فالبرلمانيون الذين يغلفهم الورع والتقوى يستقتلون من اجل السفر والايفادات التي لا جدوى منها اطلاقا بل هي هدر للمال العام مع سبق الاصرار .فضلا عن حصولهم على اعلى اكبر مبلغ تقاعدي مقابل اقل خدمة في مؤسسات الدولة العراقية !

لم يعد الصمت ممكناً

ينشر ملحق احتجاج الجزء الثاني من مقالات رئيس التحرير فخري كريم خلال الايام الماضية والتي نشرت كافتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة من المشهد العراقي اليوم .. وتحاول ان تثير الكثير من علامات الاستفهام

(1) زمن الافتراضات الخاطئة:

من المستبد العادل، إلى الوطني المستبد

لم يجد الفكر التنويري مخرجاً في حقبة الإمبراطوريات والأنظمة الملكية، غير نحت مصطلح "المستبد العادل" لتمييز الملوك والأباطرة الذين ساسوا "رعاياهم" بقدر من "الرأفة والرحمة" مقارنة بالجبابرة الطغاة..حيث عرف عن أولئك ذوي "الرأفة والرحمة" اهتمامهم برعاية شؤون الزراعة والحرف وغيرها من المصالح، وبتصديهم لغزوات الأعداء، وتحقيقهم تقدماً مشهوداً في استنهاض بلادهم وفي تأمين استقرارها وضمان الأمن لرعاياها.

لقد ظل هذا المصطلح قيد التداول في منطقتنا، حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية، وصعود حركات التحرر الوطني، ضد الكولنيالية والاستعمار. وقد عرف من بين هؤلاء، في تلك الحقبة، محمد علي الكبير في مصر ومدحت باشا في العراق.

وبات واضحاً أن توصيف المستبد العادل، لم يكن يأخذ كأولوية، حدود العلاقة بين الحاكم والرعية، من حيث الحقوق والواجبات، وتنظيمها، إذ لم يكن على الرعية في واقع الحال، غير طاعة ولي الأمر. ووفقاً لمفاهيم عصرنا فان احترام الحريات والمبادئ الديمقراطية والقيم الإنسانية، لم تكن في أساس هذا التوصيف، قدر ما كانت "الرحمة والرأفة" تأتيان كمكرمة وأعطيات يهبها المستبد العادل حينما يشاء ومن دون قسر تشريعي يفرض ذلك عليه.

ومع حلول مرحلة التحرر الوطني، في أوائل القرن الماضي، ونشوء الأحزاب الوطنية، والأحزاب العمالية والشيوعية في ما بعد، أصبح الانعتاق من النير الاستعماري وتصفية نفوذه في البلدان العربية، مهمة ملحة وهدفاً مباشراً لنضال جميع القوى السياسية بغض النظر عن تمثيلها الطبقي ومرجعياتها الإيديولوجية، باعتبار ذلك هو السبيل لتحقيق الاستقلال الوطني الناجز، وإقامة الدولة المستقلة. وقد شهدت تلك المرحلة، خلطاً في المفاهيم وتعسفاً في التطبيقات السياسية،كانت نتائجها كارثية على شعوبنا العربية، من حيث مصادرة إراداتها وتهميش أدوار قواها الفاعلة، وتدمير طاقاتها الخلاقة وتبديد ثرواتها، والعودة بها إلى عهود الجاهلية والعزلة عن ركب الحضارة والتطور البشري.

ولكن الكارثة الكبرى التي ألمّت بشعوبنا، وما تزال، لم تقتصر على تلك المصائب، وما اقترن بها من الخسائر في الأرواح والثروات، بل تعدتها إلى نماذج أنظمة الحكم، وأشباه الحكام، والسلطة السياسية الاستبدادية التي تمخضت عنهما.

لقد فرضت المواجهة مع المستعمرين المدججين بالسلاح وأسباب القوة، اعتماد القوة كأداة لازمة في المقاومة والتحرر من هيمنة الاستعمار، وأدى هذا الخيار الموضوعي، في مرحلة لاحقة، إلى تعظيم الجيوش والقوات المسلحة، لتمكينها من حماية سيادة البلاد وصيانة استقلالها الوطني، ولكن هذا الدور سرعان ما ازداد وتفرد، بعد قيام إسرائيل، وتحول مواجهتها، وتحرير فلسطين، إلى هدف وطني وقومي لا يعلو عليه هدف، واستغل الحاكمون هذه الشعارات النبيلة التي أسرت الشعوب العربية، فصودرت حرياتها وغمطت حقوقها وكبلت بقوانين الطوارئ.

المواجهة

إن المواجهة مع إسرائيل هي التي اكسبت في ما بعد قوانين الطوارئ طابعا قوميا وجرى تسويقها على أنها تحتمها تلك "المواجهة" ، حتى وان كانت حدود البلاد التي وضعت تحت حالة طوارئ تبعد عشرات آلاف الكيلومترات عن إسرائيل،وارتهنت موازنة البلدان العربية، لتوسيع الجيوش العربية عدداً وعدة، ومعها جرى التفنن في استحداث الأجهزة الأمنية والمخابراتية حتى كان لكل مواطن ظل يحسب عليه سكناته ويرصد حركاته، خشية تسلل العدو إلى مخدعه!

لم تكن الأنظمة الحاضنة لهذه المرحلة الكالحة في تاريخ الشعوب العربية، سوى نتاج للإنقلابات العسكرية، التي فرضت نمطاً موحداً لأنظمة الحكم ، عسكرت المجتمعات العربية، وجردتها من أي مظهر للحريات أو الحقوق الديمقراطية، وأقامت لها واجهات سياسية، اتخذت طابع أحزاب وحركات، تسلطت على الحياة السياسية بأوصاف الحزب "القائد" ، والوحيد. ورافق صعود الانقلابيين، تصفيات للحياة الحزبية، اتخذت طابع قمع بوليسي، وأحيانا حملة تصفيات دموية جسدية، لم تتوقف إلا بسقوط أو انزياح تلك الأنظمة.

ومع ظهور هذا النمط من الأنظمة، التي جاءت إلى الحكم عبر الانقلابات العسكرية، عادت المفاهيم المشوهة، التي بررتها هذه المرة، خلافاً لحقبة "المستبد العادل" ، تناقضات المرحلة الجديدة وكيفتها ضرورات المواجهة العالمية، بين معسكري الرأسمالية و "الاشتراكية" ، وانعكاسات صراعاتها في شتى مناطق العالم ومنها بلداننا العربية، ومنطقة الشرق الأوسط، الذي شكل الصراع العربي الإسرائيلي محوره الرئيس، إن لم يكن الأوحد.

لقد ظهر التناقض هذه المرة في طبيعة هذه الأنظمة، في عسكرتها للمجتمع، وفي قمعها للحريات، وفي تصفيتها لأي مظهر للديمقراطية، حتى بأبسط أشكالها. ولم يكتف الحكام الجدد بهذا كله، وبما حققوه من هيمنة سياسية كاملة، ومن تحكم في الثروات والمصائر، بل أقحموا في الدساتير، أو كأمر واقع، توارثا للحكم لأبنائهم!، ادخل العالم العربي في حقبة "الجمهوريات الوراثية" أو الأصح "الجمهوريات الملكية" !

الحركات الجماهيرية

وقد برزت في هذه المرحلة، إلى جانب مفاهيم الحكم المشوهة والملتبسة، ظاهرة تراجع الحركات الجماهيرية، سوى التي كانت تلتقي مع توجهات الحكم وتوجيهاته.

وفي محاولة منها لإخضاع الأحزاب والحركات السياسية لنفوذها، وتأطيرها، تبنت بعض هذه الأنظمة مبادئ وأفكارا وشعارات تبدو كما لو أنها تعكس ما تنادي بها تلك الأحزاب والحركات، وما ترضي تطلعات فئات وشرائح اجتماعية، من الفلاحين والعمال وفئات من الطبقة الوسطى.

وبالتزامن مع التدابير والإجراءات ذات الطابع الإصلاحي المحدود، شددت الأنظمة المذكورة من قبضتها، وكرست انفرادها بالحكم، وضيّقت أكثر فأكثر من مساحة الحريات النسبية المتاحة..أما في حالة الأوضاع التي شهدت مشاركة شكلية للأحزاب في إطار تحالفات سياسية، محكومة بالفشل سلفاً، فقد أحكمت السلطة محاصرتها، وأنهكت تلك الأحزاب بالقمع، وعطلت أي إمكانية لها لتنظيم نشاط معارض فعال، بعد أن عزلتها عن محيطها الجماهيري وفككت صلاتها بقواعدها، التي تعرضت هي الأخرى للتفكيك والتشتت.

وفي أساس الالتباس الذي يُبرر به الموقف من هذه الأنظمة،سياساتها الخارجية "المناوئة" للامبريالية، ووقوفها إلى جانب حركات التحرر الوطني، وتبنيها،في مرحلة اشتداد الصراع بين المعسكرين، الرأسمالي و "الاشتراكي" "سياسة" الحياد الايجابي" الذي كان في التطبيق العملي متوافقاً مع السياسة السوفيتية، التي كانت هي الأخرى تقف إلى جانب هذه الأنظمة وتمدها بالسلاح وأشكال متعددة من المعونات والدعم في المحافل الدولية، وعلى صعيد التنمية والتطور الاقتصادي.

ازدواجية

ويتضح من ذلك، الازدواجية التي كانت تنطوي عليها، أنظمة "حركات التحرر الوطني" التي استحوذت على حكم البلاد العربية، بالإنقلابات العسكرية. فقد أطلقت، خارجيا، نهجاً منفتحاً، على مصراعيه في الموقف من القوى الناهضة لانتزاع حريتها واستقلالها، ودعمت كل القوى والحركات المناهضة للعبودية والساعية للتقدم، في جميع القارات، وكلما كانت ابعد، كانت هذه الأنظمة تمحضها المزيد من الدعم وكل ما تطلب من مساعدات. لكنها أمعنت، في الجانب الآخر، في اتخاذ اشد التدابير، تضييقاً وقمعاً على شعوبها، واستخدمت كل ما في وسعها لتصفية، ما تبقى من مظاهر تشي بالحرية!. وأصبحت السياسة الخارجية، "المناهضة للامبريالية" شعاراً ومدخلاً، لتكريس أنظمة استبدادية، توتاليتارية، تتفنن في تعذيب شعوبها، وفي مصادرة حقوقها ونهب ثرواتها.

وفي جانب آخر من مآثر هذه الأنظمة "التقدمية" ، وبهدف إضفاء هذا الطابع عليها، قامت بإعادة صياغة، نظريات "اشتراكية" ومفاهيم "للعدالة ا لا جتما عية " " و للد يمقر ا طية الرشيدة" غير "الملوثة" بالأفكار المستوردة من الغرب، "وبالشورى الإسلامي" وغيرها من المفاهيم والمبادئ والبرامج، التي لم تتمخض إلا عن المزيد من الإفقار والتخلف، والعزلة عما يجرى في العالم. كما لم تؤدِ الشعارات والبرامج "الوحدوية" التي

كانت جزءاً جوهرياً من النسيج السياسي لهذه الأنظمة، سوى إلى المزيد من الفرقة والتمزق في العالم العربي والانكفاء إلى القطرية، مصحوبا بالتناحرات والمحاور، والحروب أيضا.

وفيما عدا ذلك، انكفأت مختلف الأوساط الشعبية، على نفسها، وفقدت الأمل في إصلاح أحوالها، وتراجع نفوذ الأحزاب بينها، بعد أن تشوهت مفاهيم التقدم والتطور والعدالة الاجتماعية، بفعل تزييف مدلولاتها من قبل تلك الأنظمة، والأخطاء التي ارتكبتها الأحزاب التي كانت حاملة لتلك المبادئ والقيم الإنسانية السامية التي تدعو للتغيير والتطور.

فساد الأنظمة وركودها

لقد سكنت تلك الأنظمة وفسدت، وكان لطول بقائها وركودها أن يعجلا بها إلى مصير لم يكن متوقعا، بالآليات التي نقف عليها اليوم.

إن ظاهرة الأنظمة "الوطنية المعادية للامبريالية" لم تقتصر على العالم العربي، بل اتخذت طابعاً "عالما ثالثياً".. ولهذا وجدت لها منظرين وتنظيرات عالمية، واختلطت فيها رموز ثورية، هزت بفعلها الوطني وكفاحها وتضحياتها، الضمير الإنساني في جميع القارات وما تزال مثلاً وملهماً للمناضلين بالحرية واحترام قامة الإنسان وكرامته وضميره، كما هو تشي جيفارا وباتريس لومومبا والينيدي ومانديلا ولويس كورفالان، هذه الشخصيات المناضلة التي جرى خلطها بآخرين من أشباه رجال وجلادين ومعتوهين مصابين بالعصاب، أمثال صدام حسين وعلي عبد الله صالح ومعمر القذافي وأشباههم ممن لا تحتمل الذاكرة، ربما بسبب تأثير الحقبة المضللة، وضعهم مع هذا القطيع الذي قد لا ينتهي بشافيز.!

ومن هذا التفسخ النظري، أصبح لهؤلاء لقب يجري تسويقهم به في كل مناسبة وفي كل مكان، خصوصا أن معظمهم يقودون بلدانا تتمتع بثروات وإمكانات جرى استغلالها لإفساد طبقة من المروجين الإعلاميين والنظريين الذين اعتاشوا على شعارات ونظريات لها صلة بهذه الظاهرة.

لقد اكتسب كل واحد من الطغاة (الوطنيين) فرماناً أصبح بموجبه، زعيماً للتحرر الوطني، وتشكلت بموجبه، حركة تحرر وطني، لم تعد تكتفي بانجاز مهمة إقامة الدولة "الوطنية المستقلة" بل تنشد استكمال تحررها السياسي، بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي، والانتقال ببلدانها إلى مشارف العدالة الاجتماعية،عبر "طريق التطور اللا رأسمالي وسبل انتقالية جديدة، قد يتعذر تحقيقها، دون المزيد من تضحيات الشعوب المعنية بهذا التطور، وربما التخلي عن أحزابها الطليعية نفسها، حاملة هذه الأهداف. لقد أصبح "الشرط الذاتي "لنهوض الأنظمة "الوطنية "التضحية بحرية شعوبها "ضمنياً"، بل العمل على تمكينها من ذلك!

الوطني المستبد

وبذلك، لم تفقد شعوبنا إرادتها في إمكانية إجراء أي تغيير حقيقي يفتح أفقا أمام بلدانها، لاستعادة المبادرة، لاختيار تطورها، بل أصبحت المواجهة مع هذه الأنظمة "عملا طائشاً"، لا وطنياً قد يفتح السبيل "لعودة الاستعمار وأذنابه". وبهذا التحول، أمكن نحت مصطلح "الوطني المستبد" قائد مرحلة الانتقال إلى مشارف العدالة الاجتماعية!

وإذا كان "المستبد العادل" يكتسب توصيفه، من قدر ولو ضئيل من الرأفة والرحمة، ومما يحققه من انجاز في حقول الزراعة والنهوض بالحرف وفي ردع الغزو وفي تأمين الاستقرار، وتجنيب بلاده الحروب والنكبات والأوبئة، مقابل ما كان سائداً في عرف ذلك الزمان من خضوع الرعايا لملوكهم وأباطرتهم، فان الوطني المستبد، لم يكتف بوضع اليد على البلاد بكل ما في باطن الأرض وفوقها، ولم يصادر حريته وحقوقه فحسب، بل عمل على الاستيلاء على ضمائر مواطنيه وانتزاع أرواحهم. لقد حول هؤلاء "القادة" أشباه البشر، الأوطان إلى سجون، وإقطاعيات تتحكم بمصائرهم وثروات البلاد ومصائرها، هم وأبناؤهم ونساؤهم ومن في دائرتهم، يمتهنون الكرامات، ويتصرفون بالأرواح، ذبحاً كالخراف، وتذويباً بالاسيد، ويقتلون جموعاً منهم بأسلحة الإبادة الكيمياوية وبما يتوفر لهم من سلاح قاتل.

القذافي على طريق صدام

وهذا عميدهم، معمر القذافي، نموذج حي ما زال يترنح ويقاوم غضب الشعب الليبي وانتفاضته الباسلة التي ستنتهي به إلى مصير صدام حسين.. فالقذافي، بعد هذه العقود الطويلة من تسلطه المدمر، يسمي شعبه بالفئران، ويهدده، بمطاردته من "زنقة" الى "زنقة" وفي كل بيت ومدينة، ولن يترك في ليبيا حياً بعده، كما كان يقول المقبور صدام "سأترك العراق، أرضا بلا بشر، لأننا بذلك يمكن أن نعود إلى الحكم، وسنستعيض بعرب آخرين عمن ماتوا".!

لقد ضاع أكثر من نصف قرن على شعوبنا في حقبة "الوطنيين المستبدين"، كما فقدنا ملايين الموتى والشهداء في مسالخهم وحروبهم ونزواتهم الحيوانية ومغامراتهم،وترليونات من ثرواتنا، وتم تدمير ما بنته أجيالنا السابقة، ولم ننتهِ بعد من محنة ما خلفوه لنا.

هل كنا في حالة شبه غياب للوعي والتشبث بالأوهام والضلالات المفبركة التي انطلت علينا؟ لقد كانت خديعتنا تاريخية، حيث يستحيل استعادة ولو بعض من خسائرنا، وأي خسائر كانت: مقابر جماعية، استلاب روح شعبنا، قلع عيون وأهداب مدننا، شبابنا، آمالنا، طهارة جيلنا الذي أصبح رهينة خيباته، الإحساس الغامر بالضياع والتخلف والعزلة عن العالم، لكن ما لا ينبغي أن نضيعه أبدا، تعويذتنا التي من شأنها أن تحمي مستقبلنا من الضياع مرة أخرى، تحت أي واجهة، إيديولوجية مفبركة، أو شعارات زائفة أو لافتات تظهر المقدسات وتخفي المحرمات...، مالا ينبغي أن نضيعه تحت أي ظرف.. هو "ذاكرتنا الجمعية" التي تمنحنا القدرة، على كشف الخديعة، والحفاظ على كامل وعينا وصفاء أذهاننا وقوة بصائرنا، لكي نحتفظ بإرادتنا الحرة الكاملة، دون أي تنازل عنها لأي كان، لتكون هي لا غيرها مرجعيتنا لاختيار طريق تطورنا وتحديد وجهة مسار مستقبلنا.

إن الحرية التي ضحت بها شعوبنا، أو اغتصبت منها، خلال نصف القرن الماضي، تحت دعاوى، التحرر الوطني، واستكمال التحرر الاقتصادي الاجتماعي، والسير صوب التقدم، لا يمكن تعويض خسارتها، وما كان لهذا أن يتم أبدا، لو كانت ثمة حياة ديمقراطية غير منقوصة وغير قابلة للتجزئة.

التخلي عن الذاكرة

واليوم، إذ تحررنا ولو عبر سبل ملتوية لم تتحقق فيها إرادتنا كاملة، يراد لنا، وإن دون قصد ووعي، أن نتخلى عن ذاكرتنا. إن تلويحا يجري، وإن فعلا تحقق في الخامس والعشرين من الشهر الماضي، وقبل ذلك، وفي الجمعة التالية، يرسم ملامح من صور في الذاكرة، لا ينبغي المرور عليها أبدا، دون مساءلة وعقاب وتدابير رادعة لقادم الأيام.

لنحافظ على صفاء أذهاننا، ولنقرر بوعي، أن حرياتنا غير قابلة للتسوية، وأن ممارسة أي أسلوب يمتهن كراماتنا، ويحد من حقوقنا المكفولة في الدستور وفي الشرائع والمواثيق الدولية،غير مسموح لها أن تمر.

لنتذكر، إذا لم نقف بعزم وصلابة لفضح ما جرى ومعاقبة مرتكبيها وتطهير الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية من أشباه البشر الذين مارسوا التعذيب وأوعزوا بممارسته، وسولت لهم نفوسهم، بإمكان تكريسها، ستضيع منا الفرصة من جديد، ويا له من ضياع في زمن نهاية حقبة الوطنيين المستبدين، وعاصفة الغضب التي تقتلع بقاياهم، وترميهم في قمامة التاريخ، حيث مصير كل طاغية.

(2)

لجان «التحقق» من أصوات المتظاهرين

انشغل مجلس النواب خلال الأسبوع الماضي، بالتحضير لجلسة تضييف رئيس الوزراء. وشكل المجلس لجانا لتقصي مطالب المتظاهرين، والتحقق من أن المطالب المفترضة، خرجت بأصواتهم ، كما انها جاءت متطابقة في كل المحافظات، وفي جمع " الغضب" " والعتب" " والندم".بلا تراجع او تغيير، لأهمية كل ملاحظة في تغيير الأولويات في التقرير الذي سيطرح للنقاش لاتخاذ التدابير المطلوبة للتوثق من إمكانية الاستجابة لها.!

ورغم عدم نشر ذلك ، الا ان من المحتمل ان لجنة أخرى شكلت، دون إعلان عنها لإحصاء جموع المتظاهرين، وتصنيف انتماءاتهم وتثبيت المعلومات المتوفرة والإيعاز باستكمالها، وتحديد مستوى الملاحقة او المساءلة او اية تدابير أخرى، يفترض التوصية باتخاذها من قبل الحكومة او الأجهزة التابعة لها، ضد الأفراد او الأحزاب والقوى المسؤولة او المتواطئة مع المتظاهرين.

وأكاد اجزم ان هذه اللجنة الأكثر نشاطا من غيرها بحكم مسؤولية أعضائها عن الحكومة واستمراريتها، أوعزت باتخاذ تدابير أخرى كما تفعل جميع الحكومات، ولكن ليست الحكومات التداولية التي ترى أن من مصلحتها النظر بعيدا في الموقف من ناخبيها، ومن هذه التدابير العمل على كسب العناصر الأكثر تأثيرا في الشغب المنفلت، بالوسائل المعروفة ايضا.

واذا ما تابعنا وقائع تضييف السيد رئيس الوزراء في مجلس النواب، والأسلوب الذي أدير به الاجتماع، باقتصاره على رؤساء الكتل، وما تمخض عن التضييف، لأمكن الاستنتاج بان لجنة" التحقق والمتابعة" نجحت بامتياز في الجولة الأولى، واستطاعت، باستثناء بعض الأصوات المشاغبة من البرلمانيين، ان تظهر توافقا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كأفضل ما يكون عليه التوافق ، في ظروف المحاصصة والمشاركة التي تسود، ويستحيل الانحراف عنها من اي طرف كان، دون ان ينهد البنيان على الجميع، وتضيع مكاسب ومنجزات المشاركة التي لم تتحقق الا باجتراع المعجزات.

والملفت والمثير للتساؤل، ان البرلمان المنتخب، بعد سنوات العذاب والمحنة الحياتية والمعيشية التي اكتوى بنيرانها،الناخبون، لم يستطع ملامسة حواف تلك المحنة، ولا حتى تشخيصها، ناهيك عن تدارس سبل معالجتها، فهل أكثر من هذا إضفاءً للشرعية على المظاهرات واذكاءً لها، وتحفيزها على الاستمرار!

لم تشاهد السيدات ولا السادة النواب ،اللافتات والشعارات التي رفعها المتظاهرون في جميع المحافظات، والاهازيج التي انطلقت بها حناجرهم، وهي كلها كانت موضع رقابة حكومية وأمنية وبرلمانية، من شرفات ومواقع أخرى تطل على المتظاهرين، ويجري التشاور بين المجتمعين على تلك الشرفات لما ينبغي اتخاذه من موقف حسب ما يقتضيه التطور في اي مظاهرة، ومدى تجرؤها على تجاوز الخطوط الحمر ، غير المسموح بها، ومستوى ما تستحقه سواء من خراطيش مياه ام قنابل دخان ام رصاص حي. مع ان العالم المهتم بما يدور في العراق تابع تفاصيلها كما تابعها العراقيون من شاشات التلفزة . ولم يفت البغداديين اقتناص لحظة التطور الدرامي في ساحة التحرير، حيث هاجمت جموع من مسلحين بالهراوات وغيرها المتظاهرين العزل، لا ذنب لهم سوى مشاركتهم النشيطة في العملية السياسية ، وتخوفهم من اعتماد الحكومة على البعثيين الذين لم يتخلوا عن " الثقافة " المعادية للشعب ، وما يرتبط بها من أساليب القمع والقتل والملاحقة. وقد توقع المتابعون لمشهد ما يجري في ساحة التحرير تحت " نصب الحرية"ان الشعار" الاستفزازي" الذي رفعته جماعة تسللت الى المظاهرة في ساحة التحرير، من تيار حليف في الحكومة ومؤسس للتحالف الوطني، سيضع" لجنة الشرفة" مضطرة للإيعاز بتفريق شمل المظاهرة وتأديبها.

هل يغفر النواب لأنفسهم هذا الإهمال لما يجري في محافظاتهم، وما يعاني منه ناخبوهم، لكي يبددوا كل هذا الجهد والوقت، لتحديد مطالب المتظاهرين، ويتبادلوا الرأي فيما بينهم لتشخيص أولوياتها، ثم يخرجوا بتقريرهم الذي تمخض عن هذا الهزال!.

لقد تفتقت قرائح الساسة في بلادنا، لتوصيف حالتنا السياسية،باعتبار ديمقراطيتنا " توافقية" ، لكن هذه الوصفة تحتاج يوميا الى نحت تسميات وشروح لتفصيلاتها. فالنقاشات بين الكتل تستنفد جل الوقت للاتفاق عن تضييف رئيس الوزراء أو هذا الوزير وذاك، أو استدعائه للمساءلة. وهل يجوز استقدام اي مسؤول وزيراً كان ام غيره بموافقة رئيس الوزراء ام بدون موافقته ؟ وستستمر هذه المعضلة المستعصية، ما دام تركيب البرلمان مبنياً، هو الآخر على المحاصصة، ويتحكم بقراراته نخبة القادة من داخل البرلمان ومن خارجه،وعسى أن لا يحتاج بعضها الى قرارٍ من الخارج.

كيف يمكن تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتحويلها الى ثقافة، بل وعادة لمواطنينا، وهم يرون برلمانهم المنتخب، يراوح في مكانه ، ويستهين بمعاناتهم، ويظهر جهله بها، ويبدو في مثل هذا الظرف ، حيث تتصاعد احتجاجاتهم ، على حال غياب تام عن كل ما يحتاجه انسان، لا تستباح كرامته وآدميته، صورة مكبرة للحكومة نفسها، يتبادل معها الأدوار؟

إن الاستنتاج الوحيد الذي قد يخرج به المواطن وهو يتابع جلسات مجلس النواب، خصوصاً التضييفية منها، ان نوابه او جلهم لا يعيشون في العراق، او أن عوائلهم هي التي تعيش خارج العراق، اما هم فالكهرباء وكل وسائل الحياة الكفيلة بترفيههم،تتوفر لمن يوافيه الحظ وينتخب ولو لمرة واحدة ، او حتى لبضعة أشهر .

لقد أوهم البعض أنفسهم ، بان المجلس سيعمد لاتخاذ قرارات ملزمة للحكومة بتوقيتات لا تتجاوز أسابيع،تبادر خلالها، بتوزيع مواد البطاقة التموينية لستة أشهر، وترشيد الوزارات بتقليصها وتشكيل مجلس الخدمة العامة خارج المحاصصة، ومن بين الموظفين المشهود لهم بنظافة اليد والمنزهين عن الطائفية ومثالبها التي باتت معروفة للقاصي والداني، وتقديم ولو وزير فاسد من كل طائفة، للمحاكمة، ولا بأس أن يهرب بعد فترة كما تم تهريب آخرين، او تبرئة ساحاتهم!.

كان جياع المحتجين ينتظرون قراراً من مجلس النواب يسمي قتلاهم على أيدي أجهزة النظام شهداء، ويكرم عوائلهم برواتب تقاعدية لأنهم خرجوا متظاهرين أملا في استجابة الحكومة بتوفير عمل وملاذ لأسرهم التي ضنكها الجوع والفاقة .وفي طرف آخر من مشهد المتظاهرين، كان شباب من مريدي العراق" الجديد" قد استبيحت كراماتهم ، ينتظرون من النواب المحترمين ، قراراً مصوتاً عليه بالإجماع، يستنكر ويدين التعذيب الذي تعرضوا له، وينص على تحريم التعذيب بكل أشكاله ويتخذ الإجراءات الرادعة ضد مرتكبيه، ويعتبر أي تعذيب عملاً وحشياً ومن الكبائر التي لا تقبل الاعتذار و التسامح.

كان على رئيس مجلس النواب أن يقرأ هذا القرار أمام رئيس الوزراء، لكي يعيد الاعتبار للمجلس بصفته ممثلا مهاباً أمام العراقيين لمرة واحدة على الأقل!

(3) سقوط قانون الطوارئ في الجزائر:

بدعة «قومية» قوانين الطوارئ، وعواقبها على الأمة

كارثتان حلتا بالأمة العربية، في وقت واحد، مهدتا لحقبة الهزائم التي لم تتوقف بعد، وإن بدأت بوادرها مع انتصار الثورة الشعبية، في كل من تونس ومصر، وتتواصل في ليبيا واليمن، لدحر العقيدين وتنقية الفضاء العربي من أدرانهما المتفسخة.

حلت الكارثة الأولى بإقامة دولة إسرائيل، والثانية، بإعلان الحكام العرب حربهم على شعوبهم، بحجة التعبئة القومية لتحرير فلسطين، التي ظلت رغم تساقط الأنظمة الملكية، والحكومات "الرجعية" نهجاً لكل نظام جديد، وتحت شعار التحرير ذاته، بل أن النظام الجديد، كلما كان راديكالياً في "قوميته" و"تقدميته"، أبلى بلاءً منقطع النظير في تأكيد وتكريس قانون الطوارئ على أنه ضرورة مقدسة لاسترجاع فلسطين والدفاع عن حياض الأمة، وتحقيق آمالها بوحدة العرب.

لم يتوقف الأمر عند قانون الطوارئ، الذي كان كفيلاً بكم الأفواه، ومصادرة الحريات، وحل مجالس الأمة، إن وجدت، وإسقاط الحكومات والمعارضات على حد سواء، بشبهة التواطؤ مع العدو، عبر سلسلة لم تتوقف من الانقلابات والإجراءات التي عسكرت العالم العربي ومجتمعاته، باسم استكمال العدة للمواجهة الكبرى، بل أقدمت أنظمة المواجهة، جمهورية كانت أم ملكية، تحت قبة الجامعة العربية، وباستخدام قانون الطوارئ، على إنفاق ثروات البلدان العربية الغنية، على التسليح من الشرق والغرب، وتجديد ترسانة الدول النووية بالأسلحة الجديدة، بترحيل فضلاتها القديمة من السلاح إلى الجيوش العربية. ولم تبخل الدول الغنية على تمويل صفقات تسلح البلدان العربية الفقيرة، باسم التضامن العربي، والمساعدة في تمكينها من التنمية والتطور.

وفي مقابل تكريس الجزء الأكبر من موازنة الدولة الغاشمة إسرائيل، وما تتلقاه من مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب المتحالفة معها، ومن الحركة الصهيونية العالمية لجوانب التعليم والثقافة والفنون، والتطور الصناعي والزراعي، والإنفاق على مراكز البحوث والدراسات للتعرف بوجه خاص على الأوضاع العربية وما يجري فيها، فإن النسبة الأعظم من موازنات البلدان العربية، "الوطنية والتقدمية" منها بشكل خاص، أنفقت على تعظيم الجيوش عدةً وعدداً، وتنويع تشكيلات الأجهزة الأمنية والمخابراتية، الخارجية والداخلية، ولم تخصص سوى فضلات الموازنات لشؤون التعليم والثقافة والتنمية، البشرية والأوجه الأخرى للتطور. ولم تعرف الشعوب العربية حتى الآن أي أرقام لموازنات دولها، أو أوجه صرفها أو نسب الإنفاق المختلفة بحجة "الأمن القومي" والخشية من تسرب أسرار استعداداتها إلى العدو، مع أن تلك الأسرار، المتضمنة أساسا الصفقات العسكرية وأنواعها وكمياتها، كانت تقدم "للعدو" من حلفاء الطرفين مع التوقيع عليها بالأحرف الأولى، بل أن أي صفقة لم يكن يجري التفاوض بشأنها قبل الاتفاق مع إسرائيل من قبل الدولة المزودة.

وكلما لاحت هزيمة في الأفق، ازدادت وطأة قانون الطوارئ على الشعوب العربية، وتكبلت بقيود أوسع وأمضى، حتى أصبحت الهزيمة في المواجهة الخارجية مع إسرائيل، واشتداد القمع الداخلي على الشعوب العربية متلازمتين لا انفصام بينهما.

وخلال أكثر من ستة عقود من الصراع العربي الإسرائيلي، تراجعت الحياة العربية في كل مناحيها، وتجهّلت الأجيال الجديدة، وازداد العالم العربي تخلفاً وتراجعاً وعزلة عن سير التطور العالمي، وازدادت مظاهر الفقر والفاقة في كلا المحيطين العربيين، المحيط العربي النفطي الغني، والبلدان شحيحة الإمكانات والفقيرة، حيث ازداد الفقراء فقراً وبؤساً، حتى أوى ملايين منهم إلى المقابر وفي بيوت الصفيح والطين والخيام، وأمست المزابل مضيفاً لهم، وازداد الأثرياء غنى فاحشاً، بأرقام متواليات هندسية أو بأرقام فلكية.!

ومن اللاءات العربية المشهورة التي رافقت أجيال الصمود والتصدي، إلى "لعم" العربية المشهورة التي تحايلت على عقولنا بالانتقال إلى القبول الخجول، الحوار مع إسرائيل والتعامل معها كأمر واقع، وصولاً إلى الصلح والاتفاقيات الأمنية والسلطة الفلسطينية، ظل سيف الطوارئ والأحكام العرفية مسلطاً على الشعوب العربية، وقد جرى الإصرار على إدامتها، وكأنها أصبحت هذه المرة، ضمانة لحرية الحكومات العربية في اتخاذ ما تراه مصلحة قومية، مع إسرائيل، وخشية من تمرد الشعوب على أي خطوة تجد فيها خلاص العرب واستقرارهم.

وعبر هذه العقود الستة وما ينيف عليها، تعاقبت أنظمة وحكومات، تغيّر الحكام فيها، وأجريت التعديلات على دساتيرها حذفاً وإضافة، تلفيقاً وتكييفاً، لكن هذه الأنظمة والحكام، أبقت على الطوارئ والأحكام العسكرية العرفية باعتبارها "تعويذة قومية" ترقى إلى ما لفلسطين والقدس من قدسية، ولم يتعفف بعض مدعي الفكر القومي من إيجاد تنظير للجهد القومي الذي تضطلع به هذه الأنظمة وهؤلاء الحكام، والعقيد القذافي شاهدٌ حيٌ على عفونة المنظرين القومجية، والزعماء منهم، الذين نشر الثوار الليبيون أسماء البعض منهم، ممن قال عنهم سيف القذافي "إنهم كانوا يلعقون أحذيتنا راكعين". ولكن بعضهم يتنادون حتى في أيامنا هذه للتشاور حول ما يجري "للأمة العربية" وما ينبغي اتخاذه للحياض عنه.

لقد كشفت العقود العجاف في تاريخ الأمة العربية المسلوبة الإرادة والحرية والمستقبل، أن فلسطين قد تآكلت وانتهت السلطة فيها إلى سلطتين: إحداهما مرتهنة والأخرى تداري عرابيها الذين يتساقطون تحت وطء ثورات شعوبها. دون أن تهتدي إلى سبيل جديد. ويفيق ضحايا الطوارئ والأحكام العرفية على حقيقة أن التعلل بفلسطين يفقد مع مرور الوقت بريقه، حيث يزداد قضم الأراضي بالكيلومترات، تحت أنظار العرب وعجزهم، لتتقلص مساحتها، وتضيق حظوظها بقرب الفرج، وبحلول الدولة الفلسطينية، قبل أن تتضاءل الأرض فلا تتسع لمن بقي فيها!

بعد كل هذا الانحلال والتفسخ السياسي والتدهور في الوضع العربي، والتمزق الذي يعاني منه العرب، وتفرقهم إلى شيع ومحاور وعصبيات، تفيق الجزائر التي تبعد آلاف الكيلومترات عن حدود إسرائيل، وليست بمعزل عن مخاض عسير يلم بها، وريح عاتية تهدد النظام فيها بالثورة عليه، يبادر البرلمان فيها بإلغاء قانون الطوارئ، وكأن القضية القومية التي تشبث بها مبرراً لتسلطه على الشعب الجزائري منذ انتصار ثورة المليون شهيد، وشروعها بأكل أبنائها، انتصرت، بإلحاق الهزيمة والانكسار بالجزائريين وليس بإسرائيل!

ومثل كل الشعوب العربية، لا بل أكثر منها جميعاً، نكب الشعب العراقي بقانون الطوارئ، دون فكاك منه، رغم التغيرات العاصفة التي حلت بالمنطقة منذ ضياع فلسطين. فقد أحال الانقلابيون في ٨ شباط ١٩٦٣ العراق إلى مسلخ بشري، أزهقوا فيه أرواح عشرات آلاف الوطنيين والشيوعيين، وجردوا الجيش من آلاف الضباط من مختلف الرتب، ممن شاركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ببسالة مشهود لهم بها، فاعدموا قادتهم ونكلوا بمن بقي منهم حياً في السجون والمعتقلات، ونفذوا كل هذه الارتكابات التي لا سابق لها في تاريخ العراق، إلا أيام هولاكو، باسم الوحدة العربية وفلسطين. ولم يشهد العراق والعالم العربي في عهود البعث والطاغية صدام، نظاماً آخر أسهم كما فعل البعث "الوحدوي" في تشتيت الجهد العربي وتفريق العرب، ومهد لانهيار جدران الصمود العربي وتفكيك الروابط بين البلدان العربية وتمزيق نسيج الأمة العربية. وتحت واجهته "القومية" المتهرئة، شن حروبه الداخلية والخارجية المدمرة، مزهقاً ومشوهاً ومروعاً ملايين المواطنين، ومبدداً بلايين الدولارات. مدشناً هذه الجرائم التي هللت لها الأوساط "القومجية" في العالم العربي، وسجلوها كمآثر تاريخية لصدام حسين، بضرب الشعب الكردي بالسلاح الكيمياوي، وبالزحف على فلسطين من "الجبهة الشرقية" بشن الحرب "الاستباقية" على إيران، ثم باحتلال الكويت، للزحف منها على فلسطين وتحريرها.

ليس في هذا الذي فعله أعتى نظام "قومي" و "وحدوي" ما هو غريب على نظام فاشي، معاد لأي أمان قومية ووحدوية عربية، كما هو معاد لأي تطلعٍ ديمقراطي وإنساني، كما أكد عليه في نهجه وفي سياسته المدمرة، لكن المثير للسخرية أن تهب القطعان من فصائل القومجية وتلتقي معها فصائل "وطنية" "وتقدمية" و"اسلاموية" في العالم العربي والإسلامي، للتضامن مع هذا النظام، الذي يخوض حرب العرب دفاعاً عن جبهته الشرقية، وهو يخوض حربه العبثية مع إيران، والذي يفتح الطريق أمام الوحدة العربية عبر اللجوء إلى الوسيلة "البسماركية" المجربة التي لم يعد هناك مناص منها، بعد فشل الوسائل السياسية في تحقيقها!

ولا غرابة بعد ذلك أن تلتقي كل الأنظمة العربية، معه في حربه الأولى وتقدم له الدعم السخي بمليارات الدولارات، لترحله بلا حياء ديناً ملزم التسديد على شعبنا المنهك بتلك الحروب، ولا غرابة أن تبكيه هذه الأنظمة، وهو يلقي مصيره المحتوم!

ولا من نهاية للعواقب المهلكة لقانون الطوارئ، على مصائر الشعوب العربية حتى الآن، إذ ينتظر الشعب المصري، الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ثم الانتخابات التشريعية والرئاسية ليتقرر مصير قانون الطوارئ، والقوانين والتعليمات المرتبطة به، ومنها قانون الأحزاب وغيره. إما مصيره في البلدان الأخرى فهو رهن بوجهة تحرك تسونامي الغضب، ونتائجه النهائية في ليبيا واليمن، وتداعياته في بلدان عربية أخرى.

لكن استثناءً عربياً يشذ بحاله في هذا السياق مدركاً بسليقته السياسية وتجربته المضنية، التي جعلت له الريادة التاريخية في إطلاق الغضب الشعبي، تلك هي تونس التي كسرت حاجز الخوف والصمت، وأسقطت نظامها الاستبدادي، بجموعها العزلاء، لا بالانقلاب العسكري كما كان رائجاً، وفتحت بمبادرتها ومبادأتها الباب، أمام الشعوب العربية لأخذ زمام المبادرة والنهوض لاستعادة إرادتها وحريتها وتقرير مصائرها.

لقد أنجز الشعب التونسي تصفية نظام بن علي ورفض أي تسوية مع مخلفاته، لكنه لم يكتف بذلك، بل طالب بإلغاء أي جهاز امني أو مخابراتي يستهدفه هو، ويتربص به، ويكيد له لصالح الحكام وأولي الأمر. وهو إذ يصر على هذه المطالبة يدرك بتجربته، أن تغير الحكام وإسقاط الأنظمة لا يكفي وحده لإرساء أسس نظام ديمقراطي وطيد، دون تصفية الإرث الثقافي والتقاليد والممارسات التي يكرسها الاستبداد في المجتمع، وفي الأطر السياسية الملازمة له، ودون تكريس مؤسسات دولة ديمقراطية، وقضاء مستقل، وفضاء إنساني يحترم المواطنة الحرة كقيمة أسمى، وكقاعدة للتعامل بين الناس ومع الحاكمين. لكن ذلك لا يتكامل دون إلغاء الأجهزة والمؤسسات الأمنية والمخابراتية، التي ولدت وترعرعت وتدربت واكتسبت ثقافة وحيدة، مبنية على أدوات وأساليب القمع ضد المواطنين بوصفهم، العدو المستهدف، بغض النظر عن تغير الظروف والحكام والمهام. لقد رد صدام حسين يوماً في معرض شكوى الحزب الشيوعي، في أوائل السبعينيات من عدم توقف الأمن عن مراقبتهم واستهدافهم "لا استطيع مطالبتهم بالتوقف عن ذلك، لأنهم ربوا على هذه المهمة، ولو طالبتهم بالتوقف عنكم، أخشى أن يتوقفوا عن أي مراقبة ، وهذا خطر على الثورة!".

إن ديمقراطيتنا الهشة، أقيمت على خرائب النظام السابق كما أراد لها ذلك مفوض الاحتلال الأميركي بريمر. وشكلا الإرهاب والتكفير عاملي ضغط لتكوينها كما كان، وبالأساليب التي تتمكن معه للمواجهة مع فلول النظام السابق وجحافل القتلة والإرهابيين.

لكن الإرهاب ظل مستشرياً في البلاد، وظلت الدماء تسفك دون أن تستطيع الأجهزة المخابراتية قطع دابر الإرهابيين، رغم التقدم الذي تم إحرازه على الصعيد الأمني.

وفي أول تجربة علنية لهذه الأجهزة، ظهر بوضوح أنها عالية التدريب في التصدي للمواطنين، والتمكن من تعريضهم لكل ما كان حرياً بأي جهاز مبني على مواجهة الشعب، وليس مواجهة أعدائه. لقد ظهر بأن الحكومة كانت مهيأة لمثل هذه المواجهة في وقت مبكر، والأخطر في ذلك كله أن الأجهزة وقياداتها مسلحة بكل ما في ترسانة الاستبداد من ثقافة القمع والمطاردة والتجسس والتعذيب البشع غير الأخلاقي وغير الإنساني بكل المعايير التي اتخذت لها طابعاً كونياً.

إن أي حديث عن الديمقراطية وإقامة دولة القانون والمؤسسات والعدل الاجتماعي والمساواة أمام القضاء، يفقد جوهر محتواه، إذا لم يعد البرلمان العراقي النظر بالأجهزة الأمنية والمخابراتية بمختلف تشكيلاتها ومهامها وبكل تفاصيلها. ولن يكتمل بناء هذه الأجهزة بما ينسجم مع متطلبات النظام الديمقراطي وتطلعات المواطنين، دون إعادة تثقيف هذه الأجهزة ديمقراطياً.

وحتى يتحقق ذلك يصبح أي كلام عن الديمقراطية والنظام الديمقراطي، مجرد مشروع للتمنيات!

(4) في رحاب العولمة «الإنسانية»:

من «الأقبية السرية» إلى الفيس بوك

جاءت العولمة، بكل ما تحمله من إعجاز العقل البشري وتطوره في سائر ميادين وحقول العلوم والثقافة والنشاط الإنساني، كلحظة تحول نوعي فتحت أفقا لا محدوداً للمستقبل أمام الأمم والشعوب، ومكنتها من سبر أغوار المجاهيل التي كانت تبدو قبل بضعة أجيال، مما يستعصى على الإدراك والفهم، وبعد لحظة هذا التحول، تسارعت عمليات التطور في مختلف الميادين بوتائر لم يسبق لها مثيل، حتى أصبح كل مجال وميدان عالماً بحد ذاته،

وتجزأت هذه العوالم هي الأخرى إلى حقول تتفرع عنها حقول.وانتقلت العدوى إلى ميدان السياسة، ولكن ليس في عالمنا العربي والعالم الثالثي، حتى إلى حين، بل في "دار العولمة" نفسها، حيث تشكلت قوى وتجمعات من مختلف القارات والمشارب الفكرية والسياسية، مضادة للعولمة المتوحشة، ومظاهر هيمنتها العسكرية المتسيّدة على العالم، وأحلافها العدوانية ومعسكراتها المنتشرة في سائر القارات. وعبر "الشبكة العنكبوتية" الخلاقة، نظمت هذه القوى والتجمعات مظاهرات واعتصامات في مواقع اجتماعات ولقاءات قادة "الدول الثماني" وقيادات الناتو والأحلاف العسكرية الأخرى للتعبير عن آرائها وتصوراتها وشعاراتها وهمومها ومواقفها المعادية لسياسة تلك البلدان وتوجهاتها المضادة لمصالح البشرية وشعوب العالم.

لم تعتمد هذه القوى والتجمعات على أي تمويلٍ أو دعمٍ من جهة، دولة كانت أم حزباً أو قطاعاً خاصاً. لقد تحركت بالاعتماد على إمكاناتها الشخصية ومن وحي ضمائرها وإحساسها الإنساني بالمسؤولية ومن وعيها بتشابك وترابط مصالحها في بوتقة واحدة، بغض النظر عن جنسياتها وبلدانها وألوان بشرتها وقومياتها، إذ أصبحت القرية الكونية توحد مصائرها ومستقبلها.

انتقل هذا المارد العولمي الجبار ببطء إلى عالمنا في ظل تابوات الأنظمة الاستبدادية المهيمنة في عالمنا العربي، فكان أن أضفى عاملاً غير محسوب، على عوامل غياب الحريات ومصادرة الإرادات وتدهور الأوضاع المعيشية والفساد والنهب، ليفجر الغضب العربي الذي بدأ وأخذ يتواصل في كل اتجاه.

لقد انبثقت الأحزاب والحركات الكبرى في البلدان العربية في ظل ظروف قهر سياسي، حرمتها من أي إمكانية للنشاط العلني وتنظيم الفعاليات الفكرية أو السياسية أو التعبوية، فكان اعتمادها على أقصى أساليب العمل السري بين الناس ، في البيوت والمعامل والمدارس والجامعات، في صفوف الطلبة والشباب والنساء والعمال والجنود. وكانت تقود الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وكل أشكال النشاط المعارض الفعال، بالتفاعل مع أعضائها وأنصارها ومريديها، وبالاعتماد على إمكاناتهم الشخصية ومستوى استعدادهم للعمل والتضحية، وانغمارهم في ذلك كله بقناعة وتفان. يومها كانت تلك الأحزاب والحركات، تملأ بيوت وحارات وشوارع بلدانها بالأمل والتطلع إلى التغيير، لم يكن لها مقرات، ولم يكن لها كوادر إلا على عدد أصابع اليد الواحدة أحيانا، ولا موظفين!. إما ميزانياتها فلم تتعد اشتراكات أعضائها وتبرعات أصدقائها. ومع ذلك كان لها ابرز الأدوار في حياة شعوبها وفي إشاعة الوعي الوطني في أوساطها المختلفة، وفي رفع مستوى استعدادها للانخراط في النضال لتحقيق تحرير بلدانها وفي الدفاع عن حقوقها وقضاياها.

لكن أحزاب وحركات تلك الحقبة الواعدة، في الستينيات والسبعينيات وما بعدها، تأثرت بما استجد في العالم العربي، فأثقلت بما يسرته أنظمة الموجة التحررية، وهي في صعودها، ولم تعد تستطيع ممارسة نشاطها وتنظيم فعالياتها، دون تمويل كبير لتأمين أرزاق المتفرغين من كوادرها وتغطية نفقات مقراتها وتنقلاتها، وغيرها من أوجه النشاط والنفقات، يستوي في هذا من كان في بلده، يمارس النشاط السري أو شبه العلني أو في المعارضة في الداخل أو الخارج. وأصبح معروفاً الآن التراجع الكبير الذي تعرضت له هذه الأحزاب والحركات، وانحسارها عن مواقع نفوذها وقواعدها، ليس بمعزل عن سياسات القمع والتصفيات التي مارستها الأنظمة الاستبدادية إزاءها.

إن حقبة جديدة أطلت على عالمنا فغيرت كل شيء وآن للأحزاب أن تجد لها مكاناً فسيحاً فيه، فليس صحيحاً أن ما جرى أنهى ادوار القوى التي تسعى للتغيير والعمل على استنهاض شعوبها وبلدانها ووضعها على طريق التطور والتقدم. لكن الحقبة الجديدة تخطت بالفعل الأساليب والوسائل القديمة لأنها لم تعد قادرة على الاستجابة لما هو جديد وحيوي فيها.

إن الطبيعة الفردية التي توحي بها الوسيلة العولمية "الشبكة العنكبوتية، وما توفرها من وسائل اتصال وتواصل، وجهازها الفردي "الحاسوب" الذي يجسد ذلك، يختزل الطبيعة الجمعية للعولمة فيها، فالعزلة الفردية لمستخدمه، مظهر خادع للنافذة المفتوحة منه على الأرجاء كلها وعلى مسامات العالم كله بما فيه من علوم ومعارف وبشر ونزعات وأفكار وهواجس وتوجهات. إن فسحة الاتصال فيه تنطوي على إمكانية التعرف على النوايا وقراءة مدلولاتها وما يمكن أن يبنى عليها. ومن هذه النافذة تلتقي المعرفة بالإرادة فتوحدها وتعبئها وتطلقها كبشير ونذير لا مرد لهما!.

وهذه الفردية في ظاهرها، إذ تطرح على الناس الوسيلة للتواصل والحوار والعمل المشترك، فإنها تفتح أفقاً أوسع وأرحب أمام كل قوى التغيير، أحزابا وحركات ومنظمات مجتمع مدني، لكي تتجاوز وسائلها وأساليبها القديمة ، التي تحولت بفعل التقادم إلى عادة، وتهجرها إلى رحاب ما وضعته منجزات العولمة تحت تصرفها.

إنها وسيلة "فردية" لا تحتاج إلى مقرات ولا ميزانيات ترتهن الإرادة وتسلب الاستقلالية، وهي عصية على "التصفيات الجسدية" والسياسية المحببة للأنظمة الدكتاتورية والمستبدة. واهم من ذلك كله أنه الوسيلة التي تطل على المستقبل عبر الالتقاء بالشباب بوابته وحاملة قضيته وضميره!

فإلى عالم الفيس بوك، ووداعاً للمقرات وما ثُقِّل فيها،

وتحية لكل بيت ينبت فيه وعدٌ شبابيٌ يلتحم بإرادة الناس،

وأملٌ أن يصبح في كل بيتٍ حاسوب وفضاء مفتوح على العلم والتغيير.

وبشارةٌ بعراق ديمقراطي، يتطهر من الفاسدين والمهووسين بالتحكم في رقاب الناس

(5) دين السيد السيستاني ودنيا الإسلام السياسي: الانحياز.. والتعدي

في خطوة بالغة الدلالة، اعتذر سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني، عن استقبال السياسيين من ممثلي وقادة الكتل المشاركة في الحكم. ويأتي هذا الموقف، في أعقاب لقاءات كثيرة للسيد المرجع الأعلى، مع كل قادة الكتل المشاركة في العملية السياسية، والمسؤولين البارزين في الحكم.وقيل الكثير على لسان من التقى سماحته، عن موقفه الواضح مما يدور في البلاد وأروقة الحكم ، وتشديده بلغة "النصح" وليس التدخل الذي نأى بنفسه عنه،

على ضرورة الاهتمام بقضايا المواطنين وحل مشاكلهم والاسراع في تأمين الخدمات لهم، والتصدي للفساد المستشري في البلاد والمظالم التي يتعرض لها الناس الفقراء والمحرومون.

ولم يكن ما قيل ، إلا تعبيراً عن الهاجس الذي ظل يقلق السيد والمراجع الكبار الثلاث الآخرين في النجف الاشرف ، ويثير اهتمام مراجع محترمين آخرين.

إن حراجة المراجع العظام من تدهور الاوضاع العامة في البلاد، وفسادها، وتدني الخدمات وتفاقم المشاكل التي تثقل كاهل المستضعفين من الفقراء وذوي الدخل المحدود وغيرهم، الكثيرين، لها علاقة ولو ضمنيا، بهوية الأحزاب الحاكمة الدينية والمذهبية، وإعلان قادتها الالتزام بتوجيهات المرجعيات العليا والأخذ بنصائحهم واعتمادهم على تزكية هذه المرجعيات، عشية الانتخابات وفي مخاضات النشاط والحراك السياسي المحتدم ، وفي المراحل التي كان يحتدم الصراع في الحياة السياسية ويشب الخلاف فيما بينهم على توزيع المواقع والأدوار والمغانم.

ومما يضاعف هذا الإحراج، الذي لا يُكشفُ عنه، بحكم التزام السيد الصمت، وتجنبه الخوض العلني في شؤون الدولة السياسية وقراراتها، أن كل المسؤولين المقررين للشؤون العامة والمعنيين بما هو مصدر شكاوى الناس ومظلماتهم، هم إسلاميون ، من أتباع آل البيت ومحبيهم، لا مراء في ذلك ولا شك. وهم يؤدون طقوس دينهم وفروضها في أوقاتها، حتى إذا حلت مواقيتها بالنسبة لأكثرية الوزراء والموظفين أثناء تصريف معاملات الناس، الذين قدموا من المحافظات الأخرى، ويتعذر عودة كثرة منهم إلى بيوتهم إذا ما حل الظلام ، او ان عدم انجازها المباشر يُعرّض مصالحهم للضياع. ولا يتحرج البعض من هؤلاء، وفيهم وزراء ومتنفذون، عن تبديد وقت كثير مما يتقاضون عليه أجوراً لخدمة الناس وتصريف شؤون الدولة، في ممارسة طقوس دينية، يُحبَذ أداؤها في منازلهم أو في بيوت الله ومساجدها الوضيئة. وكأنهم ساهون، عن حديث الإمام العظيم علي بن طالب إذ يقول "الساعات ثلاث، ساعة لربك، وساعة لرزقك، وساعة تستعين بها على هذين الأمرين".

وتكاد الحيرة والدهشة أن تعقد لسان المواطنين وهم يتلمسون هذا التناقض بين ما يسمعونه عن مواقف المرجعية من قضاياهم ومطالبهم ومن الحيف والعسف الذي يلاقونه من المسؤولين في دوائر الدولة، مقارنة مع ردود الأفعال السلبية التي تتسم بها مواقف مسؤولين وقادة أحزاب في الحكم من شكاواهم ومطالباتهم العادلة، وضيق صدورهم في التعامل معها، والتي انعكست بأسوأ الأساليب في التعريض بنوايا المواطنين المتظلمين والتشكيك بهويتهم الوطنية، والتعرض لحركاتهم الاحتجاجية ومظاهراتهم السلمية الداعمة للعملية السياسية الديمقراطية، على قاعدة إصلاحها من جوانب الخلل فيها، والارتقاء بها إلى مستوى تطلعاتهم، وليس لهدف باطل أُريد إلصاقه بهم دون روية وحكمة.

ولم يتوقف التناقض عند المواطنين، الذين بدت جوانب كثيرة فيه تتكشف لهم بعد سنوات ثمان من سقوط الطاغوت، وبعد وعود لم تنقطع عن إصلاح الأحوال، في انحياز المرجعية لهم وتعدّي الحاكمين عليهم، بل فيما يطلعون عليه وهم يتوافدون على مرقد إمامهم علي، ويشاهدونه بأم أعينهم، من مظاهر ورع وزهد مرجعهم، وهو يقيم في أضيق حارة من حارات المدينة المقدسة، وفي أكثر البيوت تواضعاً، وابسطها أثاثاً، وبين ما يرونه لدى مسؤوليهم من أسباب الترف والأبهة والبذخ، في القصور والسيارات والرواتب والامتيازات وأسباب التنقل والسفر، حتى ليكاد المرء منهم، يردد مع نفسه ما جاء على لسان صحابي جليل: اهي كسروية!

لقد فاض الكيل بالناس، وهم يتابعون نهب الدولة والمحسوبية وهي تستشري، والفساد والمفسدين وهم يعبثون بالمال العام، وأقارب القادة ومحازبيهم والمقربين منهم يحتلون الوظائف العليا في الدولة، دون كفاءة ولا وجه حق، والامتيازات والمكافآت تنهال عليهم.

لكن ما يثير الشك والريبة في نفوسهم، أن قادة الأحزاب، وكلهم مسؤولون، ولكل منهم يدٌ قصُرت أم طالت في دهاليز الدولة ومسالكها، يتحدثون عن الفساد وعن النهب والامتيازات وغياب الإنصاف والعدالة، ويوجهون التهم في الهواء، دون أن يظهر بينهم من يقول: هذا فاسد من بني قومي وأنا اعرف موضع الفساد فيه، وأخشى على ديني من التغطية عليه، فهاتوا ما عندكم عليَّ وعلى من بينكم، وأني به وهو يفعل ذلك يستذكر موقف الأمام علي من ابن عمه وعامله على البصرة! .

أن البعض منهم يتاجر و"يتوسط" في مجالاتها، و يتواطأ في التغطية على ما يؤمن انه حرامٌ "شرعاً"، وفي لحظاتٍ الضيق من منافسيه، يجاهر هذا البعض علناً، أن الكيل إذا ما طفح وان الأبواب إذا ما سدت أمام الإصلاح فسيكشف الفاسدين والعابثين.

ولا يتورع البعض الأخر منهم، عن توجيه الاتهامات إلى زملاء من فريقه أمام وسائل الإعلام، وتحت قبة البرلمان، والتهديد بوضع الحقائق أمام الشعب، لكن الوقت يمضي والمستور لا ينكشف للناس.

لم يعدِ مناسباً، الوقوف أمام الادعاءات التي تساق يومياً، في مختلف المحافل والمناسبات عن الفساد والمتورطين فيه وأمام الملأ وبعد كل هذه السنوات دون أن يكشف أو يحاكم ، لص أو فاسد واحد وبدون أن يماط اللثام عن مرتش ومزور، وان يظل المستور طي الكتمان، والمتنابزون، يؤدون صلواتهم معاً، دون أن يرف لأحدهم جفن، أو يسهو عن عدد ركعاته، أو يضيع عليه وضوء!

لقد أراح المتظاهرون، المحتجون، وهم سيتكاثرون إذا ظلت الأوضاع على ما هي عليه من سوء، وقد اكتشفوا المسافة بين الدين والفساد، بين المتطفلين على الدين باسم السياسة، ومبادئ الدين الحنيف، وأدركوا بإيمانهم وسماحة تدينهم، إن الدين يوصي بالأمانة، وحفظ المال العام ، وإجراء العدل بين الناس وإنصاف المحرومين منهم، والحرص على أرزاق الناس ، كما أدركوا بفطرتهم الدينية، أن الدين لله، لا تستقيم أداء فروضه وطقوسه للجهر والمفاخرة به ، لا لمرضاة الله، بل لسوى ذلك مما لا يرضي الله، لان ذلك من باب النفاق، وقد وعد الله المنافقين بسعير جهنم.

إن السكوت عمّا يجري من أي كان، تواطؤ وإسهام في المظالم والفساد والتعدي على حرمات الناس. وليس صحيحاً أن يتردد الناس في التصدي للفساد وهم يرون المفسدين والمتطاولين يزايدون عليهم بدينهم، والدين يكفر الفساد ولا يوجد باب فيه، يشرع أو يبرر أو يسوغ أي مظهر من مظاهره. وفي سير الرسول الكريم والأئمة والصالحين، ما يفيض من الأمثلة والأحاديث على إقامة الحد عليهم، مهما كانت درجة قرابة الحاكم من الفاسد واللص والمرتشي، فهل يجوز للبعض من القادة ممن يلوحون، بين الحين والحين، بتكفير غيرهم، أن يغضوا الطرف، عن لصوص، أو من يتواطأ معهم، و أن يدّعوا المعرفة بهوية الفاسدين، ويمتنعون عن إماطة اللثام عنها؟!

إن للسياسة أبوابها، وفيها من صنوف المناورة والتحايل واعتماد الدسيسة والتآمر والتخلي عن الحليف وتغييره وفقاً للمصالح والأهواء، وفيها "الرجم بالغيب" ، والاكمان للصديق إذا تضاربت المصالح، وتفرقت الأهواء، وفيها التنازع والتنافس الذي لا يقوم دوماً على ما هو فاضل ومستقيم في وسائله وأساليبه. فأين الدين من ذلك وغير ذلك مما هو حرام وسحت؟

فليس لأحد من هؤلاء فضل على غيره في الدين، وإنما، في الدنيا على ما اختارت له نفسه.

فالسياسة باب على الدنيا، فلكل فرصته فيها بعيداً عن الدين، قريب من أهواء الدنيا ومراميها. وعلى الناس ألا تأخذهم الخشية ممن تبدو عليهم مظاهر الدنيا، ويعيّرونهم، بالانحياز إلى المظاهر الفانية، وليس في سيمائهم ما يوحي بالعفّة والتدين أو بالتخلي عن خيلائها.

من أراد التعرف على الفرق بين الزهد في الدنيا، والتقوى في الدين، فليسترجع سير الأئمة، وليرى الأحياء منهم، وفي المرجع السيستاني مثل، وغيره كثيرون، يزهدون بدينهم عن دنياهم، وينأون، كما يجتهد المراجع عن الخوض في أمور السياسة السائرة، إلا ما انتفع الناس منها، والعياذ مما يُرتكب، تجنياً باسم الدين.

لقد قال الإمام زين العابدين:

"إن بعض الناس يدعون إخوانهم إلى الجنة، ويزينونها لهم، ولو كانت كما الدنيا في أيديهم، لما تخلوا لهم عن شبر واحد منها"!

وكان جده رسول الله قد قال قبله: "إنما اهلك من قبلكم أنهم كان يخطئ فيهم الضعيف فيعاقبونه ويخطئ فيهم القوي فيتركونه ، والله لو سرقت فاطمة بنت رسول الله لقطعت يدها

تضامنوا مع حملة المدى .. الحريات أولاً

انعام

احترامي الكبير لجريدتكم وتوجهها اقول الصحافة هي السلطة الرابعة ولكن يبدو في العراق الحالة تختلف ،فلا حياة لمن تنادي .لان ماكتبتوه في الثماني سنوات لو انه كتب في اي دولة ديمقراطية حقا لتغيرت حكومات ولزج الكثير من المسوؤلين في السجون ، يبدو نحن في دولة دمى قراطية وليست ديمقراطية.

احسان شمران الياسري

سلمت يداك إذ تفصل بين دين ودين
الاستاذ فخري كريم المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..
سلمت يدك..
كنت قد كتبت مقالا في جريدتكم المجيدة يوم ١٥-١٢-٢٠١٠ في صيغة رسالة إلى السيد السيستاني، وتوقعت ان تتردد الجريدة من نشره.. ولكنها نُشرته، وها انت تخطو خطوة كبيرة في فضح الحال، وتفصل بين دين السيد السيستاني، ودين آخر لا نعرفه.. هنا انقل بعض ما كتبته في مقالي إياه ليراه من يقرأ التعليقات، لانك سبق ان اطلعت عليه.. مع تقديري..

سيدي الجليل.. قد كنا نأمل أن نُمسي، فنصبح، فإذا الحياة أسهل مما كانت، وإذا الدين يرفع أرواحنا، ويُحّطُ من دونياتها.. كنا نأمل أن نتوزع في الدنيا حسبما أنعم الله علينا، فهذا طبيب، وذاك نجّار، وتلك مُعّلمة، وذاك مدير مصنع، وذاك شيخ جامع، وهذه ربة بيت.. ومنّا من يقول الشعر، وآخر يحفظ كتاب الله تعالى.. وذاك راهب في صومعته، ورئيسنا منشغل بتدبير شؤون حياتنا، لا يفّرق بيننا، فيعطي هذا ويترك ذاك، أو يَبشّ بوجه هذا ويكفهّر بوجه ذاك. والوزير منا يموت كي تنفع وزارته الأمة، والمقاول يتفانى كي يُقدم مُنجزاً صالحاً لجيلنا وللأجيال الآتية.. والمعلمُ يُعلمُ الناسَ العلم وحبُ الوطن والإخلاص لتراب البلاد.. والقاضي يفصل بين الناس بالحق المبين مستعيناً بكتاب الله وسنة رسوله، وبالقانون الذي وضعه البشر. سيدي الأمام الكريم، أنت أدرى مني بما نحن فيه، فهل كثيرٌ علينا أن يَصْدِقُ صاحب العِلْم والعِمامة والدين، فيترك شأن الدنيا الزائل، إلا إذا كان مضطراً للانشغال به، وتلك ليست وظيفته على أية حال، فليكن صادقاً أميناً، فاعلاً بحكم الله، لأنه مَثَلنا الأعلى، وهادينا إلى دروب الصلاح، فإذا فسد، لا سَمحَ الله، فكيف نهتدي؟!

إن وظيفة العالم أن يكون أسوة ومثلاً.. فادْعوهَم سيدي ليتفرغوا لوظائفهم السامية ويكونوا أمثلة لنا وأسوة حسنة.. دعنا يا سيدي الجليل نصدّقهم.. فما من سبيل لنا إلا أن نشكو إليك.. فالسياسة والدين طوارئ على حياتنا.. ونحن نفهم إن في السياسة كذباً وخداعاً ومناورة وتوريطاً ووعوداً كاذبة، وأوراقاً توّقع خلف الأبواب، ورجال تُسحَقُ كي يمضي آخرون.. أما في الدين، فالكذب حرام والخديعة والوعد الكاذب حرام. والدين فضاء مفتوح لكل روح شاردة، ولا أبواب مغلقة فيه.. فمن اضطر من أهل الدين للعمل في السياسة، فادعوه مولاي إلى أن يكون كما أرادَ الدين منه، صادقاً، أميناً، عارفاً بالحدود، فإن لم يستطع، وأحسبُ إنه لن يستطيع إلا ذو حظ عظيم، فادعه إلى أن يترك ذلك، فهو طريق النار والفتنة.. وأدعو مولاي الوزير أن يتفانى، والراعي أن يُخلص، والساسة أن يصدقوا أو يقعدوا.

مولاي قد أثقلت، ولكني ألتمسُ إليك أن تقبل عذري، فليس لي صبرٌ كصبرك، ولا قلبُ كقلبك، ولا صدقُ كصدقك. قد يكون لي أملٌ في الله تعالى كأملك، ولي وجدان يجرّني للقلق، كما عندك، ولي روح تحبُ هذهِ الأمة، وترسم لها صورة مثل الثلج صافية

عراقي لدغ من جحر مرتين مكاسب محصنة

هذا خط احمر ايها الاعلاميون!..
الامتيازات والمكاسب والرواتب حق ناضل من اجله البرلمانيون..فكيف تتجاوزون على حقهم؟ !!!...قولوا ماشئتم وانتقدوا اي نشاط اخر لهم بحرية فهم ديمقراطيون هنا معكم، ولكن اياكم ان تمسوا الامتيازات بادنى كلمة..ولابد ان يلجموا افواهكم الان ،لان طموحاتهم بزيادتها كما ونوعا لن تتوقف ..فهل ستنغصون عليهم كلما سعوا الى المزيد؟!!...

ثورات العرب بعيون عراقية

قيس حسن

عاش في المنفى ما يزيد على عقدين من الزمن ،هاربا من بطش الشمولية البعثية وعاد الى العراق بعد ايام قليلة من سقوطها ، الامل بامكانية ان يتجاوز بلده عقود الديكتاتورية ويقيم نظام حكم ديمقراطي دفعه الى ان يترك وراءه حياته المستقرة في الغرب ، ليعمل في ادارة اكثر من مؤسسة اعلامية وحين انتهت السنة الرابعة من الحلم الديمقراطي ،حزم حقائبه تاركا وراءه بلدا تتناهبه احزاب طائفية وفاسدة ،فاقدا بسببها ليس فقط بوصلة الديمقراطية بل بوصلة التعايش الاهلي ،كان يعرف لماذا تلاشت احلامه وآماله ،يعي أن عقود الخراب تحتاج الى اضعافها من الزمن والجهود المخلصة والمتنورة لمحو آثارها، فالشر الذي اطبق برقبة العراق لايمكن سوى لديمقراطية فاعلة ان تعيد له دماء الحياة .اما ماجرى في العراق الديمقراطي فكان مزيداً من الفساد والانحلال ،جرى في اطار حرب اهلية قضت بقسوة على آماله ،عودته الاولى جاءت بعد انهيار النظام الديكتاوري في العراق ، ورجوعه لمنفاه جاء عقب انتصار الفساد على الديمقراطية .اما عودته الثانية لبلده فهي على وقع حلم بنهاية عصر الفساد .

فحين احرقت نيران الشاب التونسي ،البوعزيزي، كرسي زين العابدين بن علي ،عاد مسرعا الى العراق ليشهد سقوط جدار برلين العربي كما يصف ما يجري في البلدان العربية ، قال ان التوانسة حجزوا له مقعد في اول طائرة الى بلده ، واعادوا له الامل بقدرة الشعوب العربية على الامساك بمصيرها والدخول في مسار الديمقراطية ،بعد ان اقصيت منه على يد عساكر وثوريين عقود طويلة .

وقبل ان ينتهي المشهد التونسي مدد المصريين فترة إقامته بعد أن أضافوا لإمله بتغيير الانظمة الفاسدة مالايقل عنه اهمية، وهو وعي الشباب " الثوري" والمستقل، وطاقتهم الاخلاقية والقيادية العالية، وقدرتهم على تنظيم انفسهم ،وتجاوز الطبقة السياسية المعارضة من اقصى يمينها الى اقصى يسارها والتي لاتقل فسادا عن السلطة ، ولان مصر لاتشبه سواها من الشعوب العربية ،ولان قيامتها تعني قيامة العرب، كبر الامل بديمقراطية عربية تولد على يد الشعوب لتتجاوز النموذج العراقي المولود في حاضنة خارجية،تاركا جرحا نرجسيا غائرا في النفس العراقية ، وقبل أن تشتعل بنغازي ومصراته وأجدابيا وسواها بنيران القذافي ، قال ان عيوني ترقب ليبيا ، البلد المسالم والذي وجد نفسه محكوما من القذافي وكأنه " كارثة طبيعية " حلت من دون مقدمات، وانتهى الامر بدخول الليبيين الى عالم القمع والرعب ، لم ينسى صديقي ان يغطي كلماته بدثار التشاؤم من امكانية ان " يثور " الليبيين على حاكمهم الدموي ، وبدى له ان نهاية القذافي لم تحن بعد ، فقسوته لاتقرن حتى بصدام حسين وهو رمز لشرور السلطة ليس في العالم العربي فقط بل يتعداه ايضا ، فالقذافي اشد قسوة وشعبه أشد طيبة ووداعة ورعبا من سلطته ، وحين خرج أول ليبي الى الشارع معلنا بدأ المعركة التي يتوقع لها ان تكون الاعنف من بين كل جرى بين الحكام العرب وشعوبهم الثائرة وخاصة فيما لو لم يتدخل المجتمع الدولي، كان صديقي يضع يده على قلبه مترقبا مسار مخاوفه ، ومسار الليبيين وهم يواجهون " ثورهم " الهائج بثورة لاتقل هيجانا عنه ، وحين خرج القذافي في اول خطبه الكوميدية بدى لصديقي ان سجال العنف بين السلطة والشعب سينتهي بسقوط عصر القذافي .

انه مثل غيره من ملايين العراقيين وحدهم يعرفون معنى ونتائج مواجهة الالة العسكرية لنظام قائم على القمع ومتمرس عليه ، ويعرفون ،كيف يمكن مصادرة سقوط نظام القمع من قبل قوى سياسية ليس فقط لاتؤمن بالديمقراطية بل تعمل بالضد منها تماما ،والخوف العراقي من لحظة المواجهة مع قسوة ووحشية السلطة يمتزج بالخوف من مصادرة الحلم بسقوطها وتحويله الى كابوس.

ان دوامة المنفى والوطن ، والهروب والعودة ،والخوض في الغمار، ثم الجلوس على التخوم ،لا تخفي وراءها فقط رغبة جامحة بالخلاص الشخصي والعام معا بل تعني محاولة الامساك بهوية فقدت الكثير من سحنتها بين عالمين ومصيرين ، تلك كانت حياة الكثير من العراقيين والعرب منذ عصر الثورات وما يسمى بالاستقلال حتى عصر ثورة الشباب، لذلك ظل صديقي يردد عبارات الامتنان للشباب العربي على اعادته الثقة بالنفس وبالشعوب ، مدشنيين عصرا جديد كل الجدة نقل المجتمعات العربية من التغيير الدموي عبر الانقلابات والعسكر والبندقية الى التغيير بتقنية الفيسبوك وتوتير ويوتيوب ولافتات ورقية تسخر من الواقع ومن القادة معا .

الاحتجاج
الحريات اولا
العدد (2078)السنة الثامنة -الاربعاء (23) اذار 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

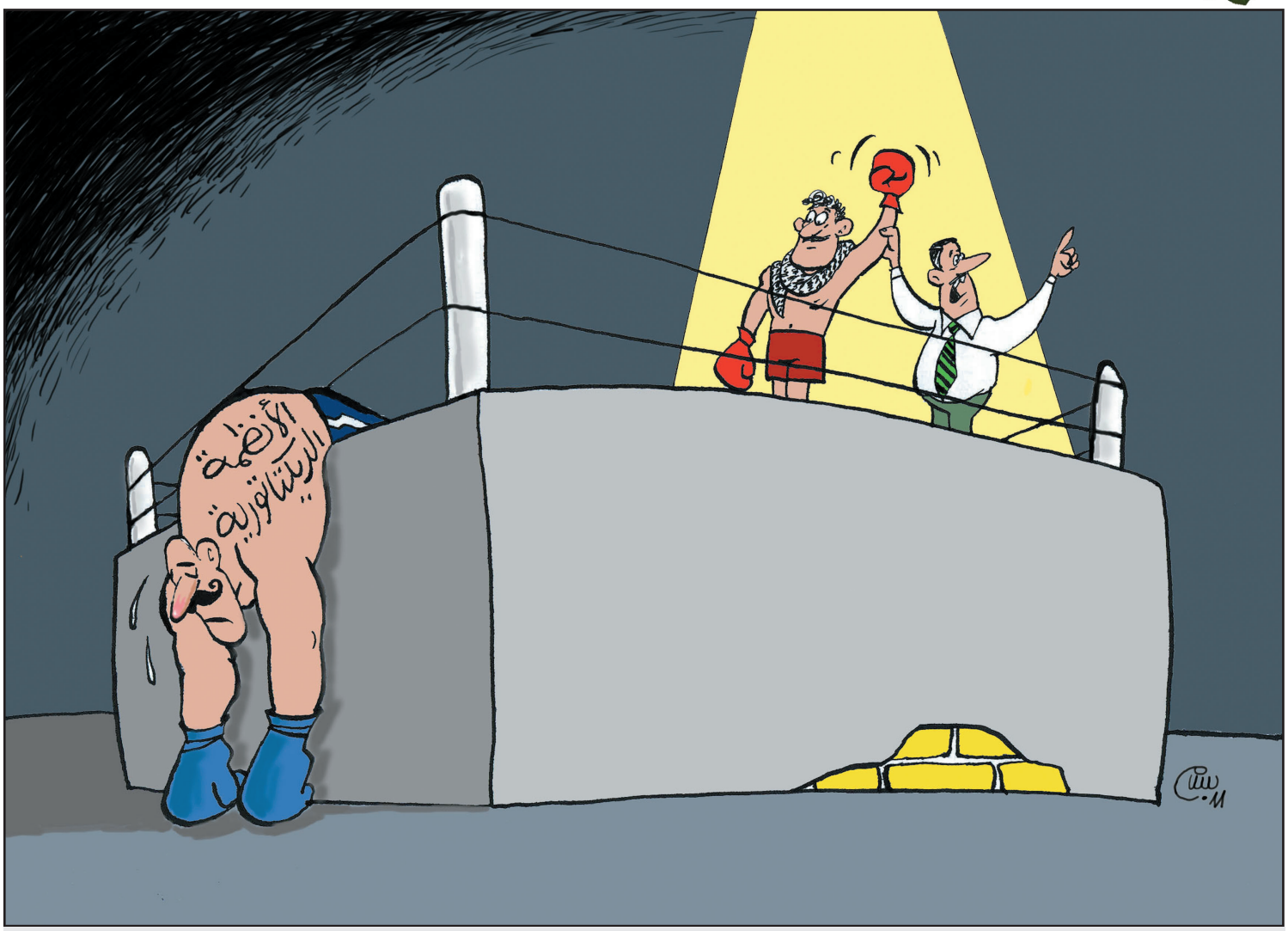

كاريكاتير بسام فرج

ديمقراطية بمخالب الدكتاتورية

جاسم الحلفي

أضافت الأجهزة الأمنية، هذه الأيام نقاطا أخرى مشينة في سجل انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، بعد ان تواصلت اعتداءاتها على الحريات السياسية والمدنية التي كفلها الدستور فضلا عن المعاهدات والمواثيق الدولية. فلم تكتف باعتقال أربعة إعلاميين، بعد " جمعة الغضب "، حيث واصلت القوات الأمنية بملاحقة الناشطين من الشباب قبل وبعد مظاهرات يومي ٧ و١١ آذار، وتمكنت من اعتقال خمسة ناشطين، من الشوارع، بدون أوامر قضائية، مستفيدة من الإرث الكبير لأجهزة القمع التابعة للنظام المقبور، في ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي والتهديد بالاغتصاب، وإطلاق الكلمات البذيئة، بعيدا عن قيم شعبنا العراقي، والاستهزاء من الديمقراطية والقانون، والعودة لأخذ التعهدات سيئة الصيت، والتي دأبت عليها أجهزة قمع الدكتاتورية ، وهذه المرة بإجبار المعتقلين، على التوقيع بعدم المشاركة في المظاهرات القادمة. ويعد هذا كله انتهاكا فظا للحقوق المدنية والسياسية، وانقلابا وضاحا على الدستور وانتهاكا للمادة التاسعة التي حددت مهمة القوات المسلحة بالدفاع عن العراق و" لا تكون أداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية" .
لقد نجحت قوات القمع، من إفشال ادعاء المتنفذين العراقيين وإسكات تبجحهم بكون العراق ينفرد بين دول المنطقة بعدم وجود ضحايا الرأي. فقد أصبح سجل الانتهاكات مخزيا، وأعاد ذكريات القمع والمداهمات المؤلمة، بدلا من اجتثاثها، باعتبارها جرائم تم إدانتها ومحاكمة مرتكبيها. لذا يعد تقديم شكاوى على مرتكبي هذه الانتهاكات، وتقديمهم للقضاء ومحاكمتهم مهمة غير قابلة للتأجيل، ولا تسقط بالتقادم.
على البرلمان والجهات ذات الشأن تدقيق مهمة القوات الأمنية، بإبعادها عن السياسية، وإعادة تأهيلها على احترام حقوق الإنسان، وتخليصها من القيادات التي كانت تمارس إرهاب الدولة بحق المواطنين، وإبعادها عن ارث الدكتاتورية والاستبداد، وإعادة بنائها على وفق المواطنة والكفاءة والمهنية وليس على أساس المحاصصة والفساد.

من تواريخ «انتفاضات» الضباط ونكباتهم لشعوبهم

باسم عبد الحميد حمودي

قد يبدو العنوان غامضا بعض الشي فالطبقة العسكرية تتلمسة طريقها بمهارة وسط الثورات والانتفاضات ، وهي اسرع من سواها من الطبقات على تجاوز الحال الدستوري الى حال آخر ، تسهم في صناعته وفي العمل من خلاله
الضابط المصري احمد عرابي الذي تزعم ثورة الضباط والمشايخ على شكل احتجاج جرى في ميدان عابدين على الخديو توفيق (حاكم مصر ايامها) استطاع تغيير الوزارة(١٨٨١) الخاضعة لمشيئة الانكليز والفرنسيين والاتيان بوزارةرأسها الفريق محمود سامي البارودي(الشاعر والضابط الحر) ، لكن هذه الوزارة التي دعمت الحركة العرابيةلم تستطع الصمود أمام الجيش الانكليزي الغازي الذي اوقع بالقوات المصرية ضربة شديدة في موقعة التل الكبير بفعل عاملين هما القوة العسكرية البريطانية الشديدة الاثر ووجود قوى ردة تزعمها توفيق نفسه لابقاء مصر خارج سياقات الحرية والتجديد الحضاري .
هنا كان ضباط عرابي (الذين اقتيدوا الى الاسر والسجن) ضمن مواصفات القادة الشعبيين الذين خذلهم الواقع .
في العقد الثاني من القرن العشرين وقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى بسنتين تزعم ضابط عراقي كبير كان قائدا في الجيش العثماني هو الفريق محمود شوكت باشا ، حركة جماعة الاتحاد والترقي ودخل الى قصر يلدز شاهرا سلاحه بوجه السلطان عبد الحميد الثاني (خاقان البحرين وامام الحرمين وسلطان دولة آل عثمان) حيث تولى قيادة عملية عزله من الحكم لتنفيذ تغيير دستوري اصبح بموجبه شوكت صدرا أعظما (رئيسا للوزراء) وأمله أن يقود الدولة المترامية الاطراف تحت هيمنة حكومة (دستورية)لكن مقتل شوكت بيدضباط من الاتحاديين الذين استطاعوا بمهارة ملفتة من ايقاع جريمة القتل على عاتق الائتلافيين فقامت المجموعة الاتحادية باغتيال المشير ناظم باشا (والي بغداد والولهان في حب سارة خاتون) باعتباره زعيما للائتلافيين
هكذا تخلص جمال باشا وانور باشا (زعيما الاتحاد والترقي) من هيمنة الكاريزما الشعبية التي كان محمود شوكت يتمتع بها ومن قوة ناظم باشا في آن ليتفرغا للسيطرة على البلاد المترامية الاطراف دون نجاح يذكر ، أدخلت احداث الحرب العالمية الاولى في وقت كان الصراع الطائش بين الاتحاديين والائتلافيين قداضاع الكثير وبدا واضحا ان طموحات الطبقة العسكرية العثمانية قد اصابها الكثير من التصدع والتغيير.
الفريق عزيز علي المصري ترك العثمانيين الى المعسكر الذي يتزعمه الشريف حسين والجنرال الكردي محمد امين زكي ظل لفترة مخلصا لعثمانيته حيث كتب عدة دراسات عن الحرب منها دراسة تحت عنوان (كيف فقدنا العراق ؟) قبل أن يلتحق بالدولة العراقية الحديثة التكوين مع الكثير من الضباط العثمانيين الذين التحق اغلبهم بالشريف حسين وبأولاده فيما بعدومنهم : نوري السعيد وناجي شوكت وجعفر العسكري وبكر صدقي ومولود مخلص وجميل المدفعي ويوسف العظمة وغيرهم
تجربةالضباط الثوريين الذين ارسلتهم (العناية الالهية) لقيادة الشعوب تكررت باساليب متعددة لعب فيها الساسة المحترفون احيانا دورا كبيرا في اسقاط بعضهم واسقاط الضباط الذين صاروا معهم او ضدهم
عام ١٩٣٦ قام الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية مع الفريق عبد اللطيف نوري رئيس اركان الجيش العراقي بقيادة أول انقلاب في البلاد ضد وزارة ياسين الهاشمي بتحريض من الملك غازي وحكمت سليمان (وهو الاخ غير الشقيق لمحمود شوكت باشا والذي اصبح رئيسا للوزارة الجديدة) وكامل الجادرجي وجعفر ابو التمن وغيرهم
بعض الساسة تبنوا الاصلاح السياسي لكن هوس العسكريين بالسلطة جعلت ساسة معتدلين ينسحبون من وزارة سليمان ومنهم الجادرجي وابو التمن وظل بكر صدقي مهيمنا حتى قتل في الموصل على يد مجموعة من الضباط المناوئين فتالفت وزارة جميل المدفعي لتثبيت وتعاقب وسط تشكيلات عسكرية ومدنية ظهر منها المربع الذهبي عام ١٩٤١ ولهذا المربع حكايته الخاصة في الهيمنة والانتشار ثم الانحسار القسري على يد الانكليز والوصي عبد الاله وحموعة من الضباط والساسة الذين يتزعمهم نوري السعيدة .
حكاية الضباط الاحرار اطاحت في البلدان العربية باحلام الطبقة المستنيرة لانها دفعت المغامرين من الضباط الذين توشحوا بوشاح التحرير في كل ارض
الضابط العراقي جمال جميل شارك في اليمن عبد الله الوزير في ثورته عام ١٩٤٩ حيث اعدم هناك مع زعماء الثورة لكن مصر كانت حبلى بالكثير الذي سبقته فيهاسوريا في انقلابات متصلة بدأها حسني الزعيم وثلة من انصاره عام١٩٤٩ تبعه العميد سامي الحناوي الذي قام بأعدام حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي وحكم البلاد تحت ستارة سياسية انتهت باقالته على يد العقيد اديب الشيشكلي الذي استلم الحكم في سوريا وقد شل نشاط الاحزاب والفئة المستنيرة من المدنيين والعسكريين حتى هزمه تحالف جديد جرى بين العسكريين عام ١٩٥٤ بالتعاون من قوى حزبية لعبت مع الجيش لعبة الساسة مع فئات من قادة الجيش العراقي
مأساة ليبياالتي اعاق مسيرتها القذافي طيلة اربعين عاما بالنار والدم تتداخل مع تجارب اخرى كان (القائد)فيها مدنيا تعسكر أو عسكريا صار ثوريا بقرار عسكري وما تقدمه العسكرتاريا للشعوب ليس فيه سوى الخراب والتيه.